الفصل الثالث

أصول السياسة والحكم في الإسلام

obeikandl.com

تبدو أهمية عمليتي الارتقاء والمواءمة — التي سبق دراستهما في الفصل السابق — عند تناول أصول السياسة والحكم في الإسلام في هذا الفصل ، فالظاهرة السياسية هي السياسة في أوسع معانيها ، والسياسة قد تكون أكثر تحديداً ، وتركيزاً ، وأقرب إلى فهم واستيعاب المتلقي ، ويزيد وضوح معني لفظة السياسة ، إذا أضفنا إليها لفظة الحكم ، وقد اعتاد الكثير من المفكرين المسلمين المعاصرين ، استخدام لفظتي السياسة والحكم ، لدلالة على الظاهرة السياسية .

والارتقاء والمواءمة قد يفرضان على الباحث ، وهو بصدد دراسة أصول السياسة والحكم في الإسلام ، القيام بالآتي :

أولاً : الرجوع إلى المصادر الأصلية ، للسياسة والحكم في الإسلام وهما :

التوحيد

والشرعة

ومن شأن الرجوع إلى تلك المصادر الأصلية ، استبعاد وإزاحة ، أي وسيط أو حائل يعوق الوصول إليها ، بشكل مباشر ، والبحث فيها ، والاستنباط منها .

ثانياً :عدم تشويه الذهن ، وتعكير الإدراك ، بأفكار وفلسفات ، تسيء إلى المصادر الأصلية ، وتقلل من شأنها .

وتتمتع أصول السياسة والحكم في الإسلام ، بأكثر من صفة :

أولاً : الخلود والأبدية : حيث تتمتع مصادر التشريع الإسلامي ، بالخلود والأبدية والصون من العبث والتحريف ، وهذا يعني أنها ذات طبيعة خاصة ، لا تقارن بمثيل أو شبيه ، ومن شأن كل ما يُستنبط منها ، أو يتفرع عنها ، أن يتسم بنفس السمات والصفات.

ثانياً : الكمال والمثالية : كذلك تتمتع مصادر وأصول السياسة والحكم في الإسلام ، بالكمال والمثالية ، فهي تقدم للظاهرة السياسية ، الأصول والقواعد والعموميات ، وتترك لذوي الشأن والمختصين ، وضع التفاصيل والجزئيات .

في هذا الفصل نتناول أصول السياسة والحكم في الإسلام ، وهذه الأصول — كما سبق الإيضاح — هي المصادر الأساسية التي يمكن للمفكر الباحث أن يلتقط منها الأطر العامة ويستنبط منها الكليات والأصول ، ويأتي هذا الفصل في مبحثين ، على النحو التالي :

المبحث الأول : التوحيد .

المبحث الثاني : الشرعة .

المبحث الأول

التوحيـــد

التوحيد هو الأصل والأساس والمصدر ، لكل الأديان والشرائع ، المنزّلة من عند الإله الخالق المعبود ، والتوحيد هو كذلك مصدر رئيسي للظاهرة السياسية ، بوصفها جزءاً من كلية الوجود الإنساني ، ومظهراً من مظاهر الحياة البشرية ، ودليلاً على تطورها ويمكن تناول العلاقة بين مبدأ التوحيد والظاهرة السياسية في شمولها وعموميتها ، من خلال الآتي :

أولاً : في التوحيد :

التوحيد هو إفراد الله بالألوهية والربوبية ، فهو الخالق الواجد ، لا شريك له في ملكه ، ولا معقب على حكمه ، وتفصيل ذلك في الآتي :

• التوحيد هو غاية كل الأديان والرسالات :

لقد خلق الله الخلق ، ثم أرسل الأنبياء والرسل ، لهداية الخلق إلى توحيد الله وإفراده بالألوهية والربوبية ، وتجسدت الغاية النهائية لكل الأديان والرسالات في إقرار مبدأ التوحيد بين البشر ، وقد جاء قول الحق تبارك وتعالى ليُقر هذه الحقيقة " إنّا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً وإن من أمة إلاّ خلا فيها نذير • وإن يكذبوك فقد كذب من قبلهم جاءتهم رسلهم بالبينات وبالزبر وبالكتاب المنير "[1] ، ويقول الله تعالى " وما نرسل المرسلين

---

[1]. سورة فاطر : ٢٤ و ٢٥ .

إلاّ مبشرين ومنذرين فمن آمن وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون "[1] ، وقال جلّ وعلا " لكل أمةٍ رسول فإذا جاء رسولهم قُضي بينهم بالقسط وهم لا يظلمون "[2] ، وقال تعالى " وما أرسلنا من رسول إلاّ بلسان قومه ليبين لهم فيضل الله من يشاء ويهدي من يشاء وهو العزيز الحكيم "[3] ، وقال تعالى " وما أرسلنا قبلك إلاّ رجالاً نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون "[4] ، وقال تعالى " لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز "[5] .

وإذا كان التوحيد هو غاية الأديان والرسالات ، فإن من يقر بمبدأ التوحيد يؤمن بشِرعة الله ، ويعتنق تعاليم أنبيائه ورسله ، ويصدّق بكل ما جاء من عند الله ويسلّم نفسه له ، ويتبع الأحكام التي تنظم علاقة الناس بخالقهم ، وعلاقتهم ببعضهم البعض .

• التوحيد المطلق ونفي الشريك :

التوحيد يعني أنه لا معبود بحق سوى الله ، ويقول عز وجل " قل إنني هداني ربي إلى صراط مستقيم ديناً قيماً ملة إبراهيم حنيفاً وما كان من المشركين • قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العلمين • لا شريك له وبذلك أمرت وأنا أول المسلمين • قل أغير الله أبغي رباً وهو رب كل شيء ولا تكسب كل نفس إلاّ عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ثم إلى ربكم مرجعكم فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون "[6] ، ويقول تعالى " وقل الحمد لله الذي لم

---

[1]. سورة الأنعام : ٤٨ .
[2]. سورة يونس : ٤٧ .
[3]. سورة إبراهيم : ٤ .
[4]. سورة الأنبياء : ٧ .
[5]. سورة الحديد : ٢٥ .
[6]. سورة الأنعام : ١٦١-١٦٤ .

يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك ولم يكن له ولي من الذل وكبّره تكبيراً "[1] ، ويقول جلّ وعلا " الذي له ملك السماوات والأرض ولم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك وخلق كل شيء فقدّره تقديراً "[2] .

ثانياً : الهدف من وجود الإنسان في الكون :

لقد خلق الله كل شيء في الكون وقدّره تقديراً ، ولم يخلق أي شيء دون هدف أو غاية ويقول تبارك وتعالى " وإن من شيء إلاّ عندنا خزائنه وما ننزّله إلاّ بقدرٍ معلوم "[3] ، وقال تعالى " إنا كل شيء خلقناه بقدر "[4] ، ويقول تعالى " ولقد خلقنا فوقكم سبع طرائق وما كنا عن الخلق غافلين "[5] ، ويقول " أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون ، فتعالى الله الملك الحق لا إله إلاّ هو رب العرش الكريم " .[6]

ولقد قدر الحق تبارك وتعالى للإنسان هدفاً محدداً في هذا الكون ، خلقه من أجله ، وسخر له كل موجوداته ، ويتحدد هذا الهدف من خلال الآتي :

- عبادة الله الواحد الأحد :

خلق الله الإنسان لهدف سام وعظيم ، هو عبادة الله والواحد الأحد " إن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدوا إلا إياه ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون "[7] ، وقال تعالى " وما

---

[1]. سورة الإسراء : ١١١ .
[2]. سورة الفرقان : ٢ .
[3]. سورة الحجر : ٢١ .
[4]. سورة القمر : ٤٩ .
[5]. سورة المؤمنون : ١٧ .
[6]. سورة المؤمنون : ١١٥-١١٦ .
[7]. سورة يوسف : ٤٠ .

خلقت الجن والإنس إلاّ ليعبدون "[1] ، ويقول جلّ وعلا " وما أمروا إلاّ ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة "[2] ، ويقول " قل هو الله أحد ، الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد " .[3]

- إعمار الأرض :

لكي يتمكن الإنسان من أداء مهمته التي خُلق من أجلها ، وهي عبادة الله الواحد الأحد استخلفه الله في الأرض ، وسخر له كافة الموجودات ، وإذا كان الإنسان قد استُخلف في الأرض لإعمارها ، فهو في محل اختبار وابتلاء من الله سبحانه وتعالى ، ليقيم عليه الحجة أيؤمن أم يكفر " وهو الذي جعلكم خلائف الأرض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم في ما آتاكم إن ربك سريع العقاب وإنه لغفور رحيم "[4] . ويقول " وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنّهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكّنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدوني لا يشركون بي شيئاً " .[5]

- إقامة شرع الله :

مكّن الله للإنسان في الأرض ، وسخّر له كثيراً من مخلوقاته ، ليعمّر الأرض ، ويكثر من الحرث والنسل ، وتزدهر الحياة ، وتينع المدنيات والحضارات ، وتحتاج هذه الحياة وما عليها من مدنيات وحضارات إلى تصريف شئونها وترتيب أمورها ، ولا يكون ذلك إلاّ بإقامة شرع الله ، والعمل بكتابه ، وتعاليم أنبيائه ورسله ، الذين أرسلهم مبشرين برضاه

---

[1]. سورة الذاريات : ٥٦ .
[2]. سورة البينة : ٥ .
[3]. سورة الإخلاص .
[4]. سورة الأنعام : ١٦٥ .
[5]. سورة النور : ٥٥ .

وثوابه مَن لزِم طاعته ، ومُنذرين من غضبه وعقابه مَن ضلّ وعَصى " الذين إن مكّناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر ولله عاقبة الأمور "[1] .

• الدعوة إلى دين الله :

لم تقتصر مهمة المجتمع المسلم على عبادة الله الواحد الأحد ، وإعمار الأرض ، وإقامة شرع الله ، ولكن للمجتمع المسلم مهمة أخرى ، لا تقل أهمية عما تقدم ، ألا وهي الدعوة إلى دين الله ، ونشره بين الخلائق ، ويتم ذلك من خلال أسلوبين :

– الأسلوب الأول : تقديم القدوة الصالحة والأسوة الحسنة ، التي تعكس طبيعة الإنسان المسلم ، وهذا الأسلوب يعرف بأسلوب " تقديم الأنموذج " وهذا الأسلوب يجذب غير المسلم للإسلام ، إعجاباً وتقديراً للسلوك الإسلامي وأخلاقه " ولا تجادل أهل الكتاب إلاّ بالتي هي أحسن إلاّ الذين ظلموا منهم وقولوا آمنا بالذي أُنزل إلينا وأُنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد ونحن له مسلمون "[2] .

– الأسلوب الثاني : الدعوة بتوجيه الخطاب المباشر إلى غير المسلمين ، لتعريفهم بالإسلام ، ودعوتهم للدخول فيه " ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن إن ربك هو أعلم بمن ضلّ عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين "[3] .

---

[1]. سورة الحج : ٤١ .
[2]. سورة العنكبوت : ٤٦ .
[3]. سورة النحل : ١٢٥ .

ثالثاً : الظاهرة السياسية ومبدأ التوحيد :

يلتقي مبدأ التوحيد مع الظاهرة السياسية في أكثر من نقطة التقاء ، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الآتي :

• الله هو المشرّع :

الله هو الإله الواحد الأحد ، خالق الخلق ومدبر شئونهم ، والأعلم بهم " ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه ونحن أقرب إليه من حبل الوريد "[1] ، وقد خلق الحق تبارك وتعالى نواميس الكون وسنن الحياة ، بما يتواءم مع النفس البشرية ، ويصلح من شئونها ، ويجعلها تعيش وترتقي كما أراد الله لها .

وقد أنشأ الله في كونه مجموعة من القوانين ، تقوم جميعها على حفظ نظام الكون ، بما يضمن استمرار الحياة ، وتتمثل هذه القوانين في :

– القانون الأزلي : وهو قانون الله الأزلي ، الذي يحكم ويسيّر هذا الكون ، ويعكس هذا القانون إرادة الخالق ومشيئته في خلقه .

– القانون الطبيعي : وهو قانون الفطرة السليمة والعقل السوي ، والذي يعرفه كل مؤمن ويتّبعه ، وهو جزء من القانون الأزلي ، أوحاه الله إلى خلقه من بني آدم ، فالإنسان هو الوحيد من مخلوقات الله الذي يتمتع بالعقل والبصيرة ، ومن ثم بمعرفة القانون الطبيعي .

---

[1]. سورة ق : ١٦ .

obeikandi.com

- القانون الإلهي : وهو عبارة عن التعاليم والمبادئ المنزّلة من عند الله سبحانه وتعالى لحكم وتسيير شئون خلقه ، وتوضيح ما يجب عليهم عمله ، ويتجسد القانون الإلهي فيما جاء في الكتب السماوية المنزّلة على الأنبياء والرسل .

إضافة إلى القوانين الثلاثة سابقة الذكر ، هناك قانون آخر يضعه البشر ، لتسيير أمورهم وترتيب حياتهم ، بما يكفل تحقيق الخير والمصلحة العامة للمجتمع ، وذلك فيما لم يرد فيه نص من قوانين الله سبحانه وتعالى ، وهو سبحانه إنما ترك تنظيم هذه الأمور وتسييرها بما يتواءم مع متطلبات حياة الناس ذات الطبيعة المتغيرة والتبدّلة ، وتقاس درجة صلاح القانون الوضعي بمدى التزامه بالقوانين الأسمى ، وخاصة القانون الطبيعي والقانون الإلهي ، فالقانون الوضعي يجب أن ينسجم مع القانونين الطبيعي والإلهي ، وكلما انحرفت القوانين الوضعية عن مبادئ القانونين الطبيعي والإلهي ، كانت فاسدة ووجب إصلاحها بإعادتها إلى إطارها الصحيح والأمثل ، وهو تمشيها مع القانونين الطبيعي والإلهي .

مما تقدم يتضح أن الله هو المشرع في هذا الكون :

- مباشرة : من خلال قوانينه الأزلية والطبيعية والإلهية ، وهي الأسمى والأعلى .

- غير مباشرة : من خلال ترك الأغيار والأعراض للبشر ، ينظمونها ويرتبونها بما يتواءم مع ظروفهم ، ومجريات حياتهم وتطوراتها ، وبما ينسجم مع القوانين الأزلية والطبيعية والإلهية ، ولا يخرج عنها ، أو يتعارض معها .

• التوحيد يعني التوحد حول هدف وجود الجماعة :

للجماعة هدف حدّده الخالق ، وطلب من خلقه السعي من أجل تحقيقه ، وقد سبق تحديد ذلك الهدف في الآتي :

– عباد الله .

– إعمار الأرض .

– إقامة شرع الله .

– الدعوة إلى دين الله .

فهل يمكن لمسلم يعتنق مبدأ التوحيد أن يكون له هدف آخر ، يخرج عن نطاق هذه المنظومة المترابطة المتكاملة من الأهداف ؟ إن المجتمع المسلم القائم على مبدأ التوحيد — كما سبق أن أوضحنا — لابد أن يتفق جميع أفراده حول أمرين :

○ الأمر الأول : هو الهدف الذي وضعه الخالق للمجتمع المسلم ، وأمره بل وفرض عليه السعي من أجل تحقيق ذلك الهدف ، وقد سبق لنا تحديد ذلك الهدف في أربعة جزئيات وتناولناه تفصيلاً ، وهذا الهدف لا ينبغي لمسلم أن يخرج عليه ، لأن في الخروج عليه خطورة ، تصل إلى حد الخروج على مبدأ التوحيد والعياذ بالله ، والهدف من خلق الإنسان والمحدد في أربعة أجزاء ، قد نظمته ورتبته القوانين الأزلية والطبيعية والإلهية ، ولا مجال فيها لأي اجتهاد أو تدخل بشري .

○ الأمر الثاني : هو وسائل وأساليب تحقيق ذلك الهدف ، وهذه الوسائل والأساليب منها ما حدده الله وبيَّنه وأقرَّه ، من خلال القانون الإلهي المنزَّل على الرسل والأنبياء ومنها ما ترك تنظيمه وترتيبه لقوانين البشر (القوانين الوضعية) والتي تتمشى وتنسجم مع القانونين الطبيعي والإلهي .

مما تقدم نخلص إلى أن مبدأ التوحيد يعني توحد أفراد المجتمع حول الهدف من خلق الإنسان ، وكذا الوسائل والأساليب التي تحقق ذلك الهدف ، وتحقيق ذلك أن الهدف لا يمكن أن يكون محل خلاف بين أعضاء المجتمع .

أما بالنسبة إلى الوسائل والأساليب ، فقد بين الحق تبارك وتعالى وسائل وأساليب تحقيق كل جزئية من جزئيات الهدف الكلي الشامل ، وذلك وفق التفصيل التالي :

□ بالنسبة إلى :

° عباد الله .

° وإقامة شرع الله .

° والدعوة إلى دين الله .

فقد بيّن الله سبحانه وتعالى وسائل وأساليب تحقيق هذه الأهداف الثلاثة من خلال القانون الطبيعي والإلهي ، وأوضح في كتابه العزيز كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف وقد سبق لنا توضيح ذلك .

obeikandl.com

□ أما بالنسبة إلى إعمار الأرض ، فقد شاءت إرادة الحق تبارك وتعالى أن يتم تحقيق هذا الهدف عن طريقين :

° الطريق الأول : ما جاء في كتاب الله العزيز تحديداً ، فيما يتعلق بإعمار الأرض من شئون السياسة والاقتصاد والإدارة والحرب ، إلى آخر هذه الأمور .

° الطريق الثاني : ما تُرك لأفراد الجماعة ، ينظمونه ويرتبونه بما يتواءم مع مصلحة المجتمع وظروفه ، وبما يتمشى ولا يتعارض مع كتاب الله وسنة رسوله الكريم .

• الشورى والتشاور فيما ترك دون نص شرعي :

وبالنسبة إلى ما ترك دون نص شرعي ، فقد أتيحت الفرصة بصدده للتشاور والشورى بين أفراد المجتمع ، حكام ومحكومين ، ومن ثم " فإن قيمة الشورى في السياسة والحكم في الإسلام هي نتيجة حتمية وامتداد طبيعي لمبدأ التوحيد في حياة البشر ، وهكذا فهذه الرابطة والامتداد والعلاقة بين قيمة الشورى والسياسة والحكم وبين عقيدة التوحيد وحقيقتها الأزلية في الكون والوجود ، يفتح آفاقاً شاسعة رحبة لمعنى الشورى " .[1]

" ولأن فكر الجماعة المسلمة وكيانها يقوم على أساس مبدأ التوحيد ، فالأمر لا يهدف عند الجماعة المسلمة إلى مطالب وأهواء وغنائم ، ينقسم فيها البشر إلى أغلبية وأقلية ، وإنما هو يتجه ويقصد إلى الحقيقة الخالصة في علاقات الوجود والبشر ، ومن هنا ما كان في تصور هذه الجماعة أن يُهضم حق أو تضيع مسئولية ، لأن طرفاً ما كان قوياً أو كان ضعيفاً " .[2]

---

[1]. د. عبدالحميد أبو سليمان ، السياسة والحكم في الإسلام ، بحث منشور في : أبحاث ووقائع اللقاء الثاني للندوة العالمية للشباب الإسلامي ، الرياض ، ١٩٧٣ ، ص ٣١٩ .
[2]. المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

المبحث الثاني

الشِرعـــة

الشِرعة هي المصدر الثاني من مصادر السياسة والحكم في الإسلام ، وسنقوم بتوضيحها فيما يلي :

أولاً : في ماهية الشِرعة :

الشِرعة كما وردت في كتاب الله هي الشريعة ، والشِرعة أو الشريعة تعنى في اللغة الطريق إلى مورد الماء .

وقد وردت الشِرعة في كتاب الله في أكثر من موضع ، فقد وردت بمعني الأحكام والأصول والأسس " وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه من الكتاب ومهيمناً عليه ، فاحكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع أهواءهم عمًا جاءك من الحق لكل جعلنا شرعةً ومنهاجاً ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ، ولكن ليبلوكم في ما آتاكم فاستبقوا الخيرات إلى الله مرجعكم جميعاً فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون "[1] ، والشرعة كما وردت في هذه الآية الكريمة ، تعني أصل الدين وأساس العقيدة وجامع أحكامها .

ويقول تبارك وتعالى " شَرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرَّقوا فيه كَبُر على المشركين ما تدعوهم

---

[1]. سورة المائدة : ٤٨ .

إليه الله يجتبي إليه من يشاء ويهدي إليه من ينيب "[1] ، وجاءت لفظة " شَرع " بمعنى بَدأ ووضع وثبَّت ، ومنها أن " التشريع " هو الوضع والتثبيت ، و " التشريع " أو " الشرعة " هي الموضوع والمثبَّت ، والمعنى أن الحق تبارك وتعالى وضع وثبَّت أساس الدين وأصله والحاوي لأحكامه .

ويقول عزَّ وجلَّ " أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ولولا كلمة الفصل لقضي بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم "[2]، أي أن المشركين لهم شركاء وضعوا لهم من الأحكام ما يخالف ما وضعه الله ، وقد جاءت لفظة " شرعوا " في هذه الآية بنفس معناها في الآية السابقة أي وضع أصول الدين وأحكامه .

ويقول عزَّ من قائل " ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون "[3]، والشريعة في هذه الآية تعني ما نزَّله الله على رسوله الكريم من أصول وأحكام الدين الحنيف ، سواء جاء به الوحي قرآناً ، أو سنة الرسول الكريم فعلاً وقولاً وتقريراً .

من الآيات الكريمة التي أوردناها يمكن استنباط معنى الشِرعة وخصائص ذلك المعنى من خلال الآتي :

• الشِرعة هي تشريع الله سبحانه وتعالى صاغه بعلمه وحكمته وطلاقة قدرته ، ونزَّله على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ، عن طريق الوحي في :

---

[1]. سورة الشورى : ١٣ .
[2]. سورة الشورى : ٢١ .
[3]. سورة الجاثية : ١٨

- القرآن الكريم .

- والسنة النبوية المطهرة .

• الشريعة هي تشريع الله صاغ فيه أصول الدين وأسس العقيدة وأحكامها ، وكتب عليها الخلود والبقاء ، وقدّر لها الأبدية .

• الشريعة بما تحويه من أصول الدين وأسس العقيدة وأحكامها ، لا خلاف حولها ، ولا جدال بخصوصها ، فهي تعلو ولا يُعلى عليها ، وهي الأسمى والأمثل والأكمل .

• الشريعة لا يمكن تناولها بالنقص أو الزيادة ، فقد حفظها الله ، وقيّض لها من عباده من يدافع عنها إلى يوم الدين " إنا نحن نزّلنا الذكر وإنا له لحافظون "[1] .

• الشريعة بأصولياتها الدينية وأسسها وأحكامها ، لا ينبغي التعامل معها بالتأويل أو التخريج ، فهي أسمى من ذلك وأجلّ .

• الشريعة لا اجتهاد إزاءها إلاّ بالتفسير ، والدعوة إليها ، وهداية الناس إلى نورها وخيرها التي جاءت بهما من عند الله عزّ وجلّ .

• إن الشريعة بالمعنى المتقدم هي أصول الدين الإسلامي التي لا تتغير ولا تتطور ، أما عن القواعد والأسس التي تحكم حياة المسلمين فإن الشريعة بالنسبة إليها تصبح مرادفاً للتشريع الإسلامي الذي لا يمنع من الاجتهاد في تفسير الأصول الدينية تفسيراً مستنيراً وعقلانياً ، وكذا الاجتهاد فيما يتعلق بالفروع والمعاملات بما يجعلها تتمشى مع مصلحة الجماعة .

---

[1]. سورة الحجر : ٩ .

وفي هذا المحل ينبغي التفرقة بين الشريعة والفقه — فلقد سبق أن أوضحنا في تفصيل معنى الشرعة أو الشريعة — أما الفقه فهو يعني الأحكام التي نزل بها الوحي ، وأعمال المجتهدين في كافة المسائل المتعلقة بحياة المسلمين[1] .

ومن ثم تتضح العلاقة بين الشرعة والفقه في :

– أنهما يتفقان في اشتمال كل منهما على الأحكام التي وردت بالقرآن والسنة .

– الشرعة تنفرد بالاشتمال على أحكام العقائد وأصول الدين ، وكل ما ليس فقهاً .

– الفقه ينفرد بالاشتمال على الأحكام الاجتهادية وما يلتحق بها .

ثانياً : الشريعة تحدد معالم الظاهرة السياسية :

أوضحنا سلفاً أن الشريعة لا تعمد إلى الخوض في تفاصيل الفروع والمعاملات والعلاقات بين أعضاء الجماعة المسلمة ، ولكنها تكتفي بوضع الأطر العامة ، وتحديد المعالم والملامح الرئيسية لتلك الفروع والمعاملات والعلاقات ، فأعضاء الجماعة كفيلون بتدارس هذه الأمور ، وصياغة قواعد وضوابط تسييرها وتحقيق أهدافها ، مهتدين في ذلك بالأطر العامة والمعالم والملامح الرئيسية التي حددتها الشريعة .

ولقد تتبعنا كيف حددت الشريعة الإسلامية ، ممثلة في القرآن والسنة ، الملامح الرئيسية والأطر العامة للظاهرة السياسية ، التي هي بمثابة المادة الخام لموضوعات وقضايا السياسة والحكم في الإسلام ، ومن هذه الملامح والأطر يمكن للمختصين في أمور السياسة والحكم

[1]. دائرة المعارف الإسلامية ، المجلد الثالث عشر ، ص ص ٢٢٤-٢٤٤ .

صياغة النظريات السياسية الإسلامية ، ورسم المنهاج أو النظام الذي يضع هذه النظريات موضع التطبيق داخل المجتمع المسلم .

وإذا كانت الظاهرة السياسية هي إحدى الظواهر القديمة المرتبطة بوجود وانتظام المجتمع الإنساني في مدنيات وحضارات زاهرة ، إلا أنها كانت دائمة التطور والتجدد ، ليس في جوهرها ولكن في الكثير من موضوعاتها وقضاياها . فالنظريات السياسية قد تطورت باستمرار ، والنظم السياسية قد تغيرت وتبدلت بشكل دائم ، والحكومات دائمة التعاقب والتباين .

ما هو إذن موقف الشريعة الإسلامية بوصفها مصدراً أصيلاً وأساسياً من مصادر السياسة والحكم في الإسلام ، إزاء هذه الظاهرة دائمة التطور والتبدل ؟ .

إن الشريعة الإسلامية تعد الأكثر مثالية والأقدر على معالجة الظاهرة السياسية دائمة التطور والتبدل ، ولعل أوضح وأظهر دليل على ذلك ، هو أنها لم تضع شكلاً محدداً للنظام السياسي الإسلامي ، ولم ترسم قالباً معيناً للحكومة الإسلامية ، ولم تتبن نظرية سياسية دوجماطيقية ، ومن ثم فقد ضمنت لنفسها التطور والتجدد تلقائياً ، لمواكبة تجدد وتطور الظاهرة السياسية ، حيث أتاحت الفرصة لأعضاء الجماعة الإسلامية لابتكار النظريات السياسية ، وإنشاء النظام السياسي ، وإقامة الحكومة ، بالشكل والنمط الذي يتواءم مع متطلبات وأحوال تلك الجماعة ، شريطة أن يلتزم المسلمون بالأطر العامة التي وضعتها الشريعة الإسلامية .

إن الشريعة الإسلامية هي الأكثر تطوراً ، والأمثل ملاءمة لكافة العصور ومختلف البيئات ، إنها تتعامل مع المتغيرات والمستجدات لا بالرفض ولا بالإعراض ، ولكن بالاحتواء والتذويب والتطويع ، وسوف يتضح ذلك من خلال تعامل الشريعة الإسلامية مع قضايا وموضوعات السياسة والحكم .

الفصل الرابع

تعصير الأصول والقواعد

obeikandl.com

القواعد والأصول – التي سبق لنا أن فصلّناها – هي مصدر الطروحات الإسلامية في كافة مناحي ومناشط الحياة ، وهي الأصل الثابت الذي لا يتغير ولا يتبدل ، ولكنه ينبغي أن يتواءم مع ما يعتري الإنسان من التبديلات والتعديلات ، وهذه المعادلة كثيراً ما تسبب بعض الإرباك والارتباك الفكري للمسلمين على كافة المستويات . فكيف للقواعد الثابتة والأصول الراسخة أن تتواءم مع الطبيعة المتغيرة والسمة المتحولة للإنسان الذي يتفاعل مع الزمن ويجاريه فكراً وسلوكاً ، إنها معادلة تحتاج من المفكرين المسلمين إعمال العقل وتفعيل الفكر حتى تطمئن قلوب المسلمين وتقنع عقول الآخرين بمقدرة الإسلام وأبنائه على فهم حقيقته وكنه طبيعته والدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة . إنها معادلة تعكس بدقة وصدق طبيعة الإسلام وحقيقته فهو الأصل الثابت والأساس الراسخ الذي يتواءم مع أحوال الإنسان وأغياره في الزمان والمكان .

إن هذه المعادلة تمثل سمة الإسلام المعجزة وطبيعته الخالدة التي تميزه وتمنحه التفرد والريادة وتظهره على الدين كله ، وإذا أفلحنا في إيضاح هذه المعادلة أفلحنا في ذات الوقت في إيضاح أهم سمات الإسلام كنظام متكامل وحياة تامة بكافة مناحيها وجوانبها ، ولقد أطلقنا على هذه المحاولة التي جاءت في سياق الجهود الهادفة إلي مواءمة القواعد والأصول الإسلامية مع ظروف المسلم وتطورات حياته تعبير " تعصير الأصالة " فما المقصود بهذا التعبير وما مدى أهميته للإسلام كنظام اجتماعي ؟ والي أي حد يمثل ذلك التعبير ضرورة ملحة للعملية الأبدية التي تلازم الإسلام وتجعل منه نظاماً دائم التطور مستمر التجاوب والتفاعل مع متغيرات الزمن ومستجداته وتحولات الإنسان وتبدّلاته ، إنها مسئولية حقاً جسيمة أن نتولى نحن المسلمون مهمة تعصير الأصول والقواعد وإكسابها خاصية التواؤم مع المتغيرات والمستجدات التي تلحق بالإنسان فتغير من طبيعته وتبدّل من أفكاره وسلوكه ، إن عملية التعصير كعملية مهمة وضرورية قد سبق للمسلمين أن قاموا بها في عصور سالفة

ولكن بأشكال ودرجات معينة ولعل أهم العصور التي شهدت ازدهار تلك العملية هو العصر العباسي الذي شهد في ذات الوقت إيناع الطروحات الإسلامية المنبعثة من الأصول والقواعد والمستقاة منها ، إلا أن عصر التفكك والانهيار على الرغم من امتداده التاريخي لم يشهد هذه العملية أو حتى محاولات في سبيلها .

إن الظروف التي يمر بها الإسلام والنابعة من الظروف التي يمر بها العالم وتمر بها الإنسانية جمعاء كفيلة بأن تجعل من عملية تعصير الأصول والقواعد عملية من أهم العمليات وأصعبها وأشدها تعقيداً لأنها هي التي تضفي على الإسلام وتثبت له أهم صفاته وسماته وهي التواؤم مع الزمان والمكان مهما تغيرت معالمهما وتبدلت ملامحهما .

إن القواعد والأصول الإسلامية تتسم بسمات وخصائص من شأنها أن تجعل تلك القواعد والأصول أكثر مقدرة على التأقلم والتواؤم مع التغييرات التي تعتري الإنسان فكراً وسلوكاً وبذلك يثبت أنها الأنسب والأكثر اهتماماً بالإنسان ومراعاة لظروفه ولتطورات حياته الدائمة التحول والتبدّل ، إن تلك القواعد والأصول قد وضعها خالق الناس لصون خلقه وضبط سلوكهم ومن ثم كانت الأجدر بالاهتمام والأولى بالإتباع ، فهي تتصف إذن بالخلود والأبدية وتتصف كذلك بالتواؤم التلقائي مع الفكر والسلوك الإنساني السوي القويم .

وتحتاج عملية تعصير الأصول والقواعد الإسلامية إلي آليات معينة في كل زمان ومكان تتعامل مع الواقع وتمثل حلقة الوصل بينه وبين تلك الأصول والقواعد ، وتتعين تلك الآليات في نوعين من الآليات : النوع الأول يتحدد في الطروحات الفكرية التي يستنبطها علماء المسلمين من الأصول والقواعد ، والنوع الثاني يتشكل في النظم والتنظيمات والبنى والهياكل التي تنقل الطروحات الفكرية إلي سلوكات وأفعال وممارسات ، وتعد آليات تعصير القواعد والأصول الإسلامية أهم ما في تلك العملية وأول ما يحقق أهدافها ومقاصدها ،

إن أدوات التعامل مع الواقع بمستوييها الفكري والحركي تتوزع تلقائياً وموضوعياً على الأصول والقواعد التي تمثل قوام الإسلام وصلبه كنظام اجتماعي وحياة متكاملة ، فالمستوى الفكري المتجسد في الطروحات التي تعبر عن رؤية الإسلام ووجهته تجاه كل مفردات الحياة وموجودات الكون ترتبط عضوياً بالأصول والقواعد حيث تستنبط منها ، وقد أطلقنا على هذا المستوى مصطلح " تعصير الأصول والقواعد " لأنه يعمد إلي مواءمة تلك الأصول والقواعد مع كل زمان ومكان على المستوى الفكري النظري من خلال ما يتوصل إليه علماء المسلمين من وجهات وآراء تناسب كل عصر وكل مجتمع وما يحمله من مستجدات ومتغيرات ، أما المستوى الحركي المتمثل في أدوات الحركة من الوسائل النظامية والتنظيمية التي تنقل الرؤى والوجهات والآراء والأفكار إلي سلوك وأفعال وممارسات فهي ترتبط بالطروحات الفكرية بشكل مباشر وترتبط بالأصول والقواعد بشكل غير مباشر ، وقد أطلقنا عليها مصطلح " أدوات الحركة " ، ثم أطلقنا على كل من " تعصير الأصول والقواعد " (المستوى الفكري) و " أدوات الحركة " (المستوى الحركي) أدوات التعامل مع الواقع ، وسوف نتناول في هذا الفصل المستوى الفكري أو ما اصطلحنا له " تعصير الأصول والقواعد " ، في حين نرجئ تناول المستوى الحركي أو ما اصطلحنا له " أدوات الحركة " إلي الفصل الأخير من الجزء الثاني من هذا المجلد .

وعندما نتحول من العام إلي الخاص نحصر التحليل في الظاهرة السياسية ونتعمق في تفصيل الأصول والقواعد الخاصة بهذه الظاهرة ثم نقرن ذلك بعملية تعصير تتضمن أهم الطروحات الإسلامية التي توائم بين واقع العصر وتلك الأصول والقواعد التي وردت في مصادر الشرع الإسلامي .

في هذا الفصل سوف نتناول جملة الأفكار والرؤى التي أوردناها من خلال أربعة مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : المقصود بتعصير القواعد والأصول .

المبحث الثاني : خصائص القواعد والأصول الإسلامية .

المبحث الثالث : آليات وأدوات التعصير .

المبحث الرابع : تعصير القواعد والأصول فيما يتعلق بالظاهرة السياسية .

obeikandl.com

المبحث الأول

المقصود بتعصير القواعد والأصول

في هذا المبحث نناقش مفردات علاقات طرفي المعادلة التي تتعلق بروابط المرجعيات الإسلامية بعنصري الزمان والمكان ، وتتبلور تلك النقاشات في سؤال محدد وبسيط ولكنه مهم وخطير : وهو كيف يمكن للأصول والقواعد التي تضمنتها المرجعيات الإسلامية والتي انبعثت منذ أربعة عشر قرناً من الزمان أن تتغلب على عنصري الزمان والمكان وتظل متسمة بسمات الاستمرارية والصلاحية والكفاءة لتؤدى مهمتها بعد هذا الزمن الطويل وكأنها وليدة اليوم أو الأمس القريب ؟! .

إن الإجابة على هذا السؤال تقتضي مناقشة أكثر من مسألة تفضي في الأخير إلي تقديم توضيح لمعنى " تعصير الأصالة " أو بعبارة اكثر دقة تعصير القواعد والأصول ، ونتناول هذه المسائل فيما يلي :

أولاً : المرجعية الفكرية الإسلامية :

ينفرد الإسلام كشرع وكنظام اجتماعي بكونه ينبعث من مصادر محددة هي في ذات الوقت المرجعيات النهائية للأحكام والطروحات الشرعية الاجتماعية ، وعليه فتلك المصادر هي بمثابة مرجعيات فكرية تمثل الإطار العام والرأي النهائي والقول الأخير للإسلام الشرع والنظام في كل ما من شأنه ترتيب شئون الناس وتصريف أمورهم ، ومعلوم أن المرجعيات الفكرية الإسلامية تتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، فالأول هو كلام الله الذي

ضمنّه سبحانه التشريعات والأحكام والحدود والشعائر والنسك التي تمثل قوام الدين وعناصره الأساسية فيما يتعلق بعلاقة الإنسان بربه عبر العبادات والشعائر ، وعلاقته بغيره فيما يتصل بالحياة الاجتماعية وتنظيمها ، ثم علاقته بعناصر الوجود فيما يختص بعلاقة الإنسان بالطبيعة والكون وهو ما درجنا في هذا العمل على تسميته بالحضارة ، والثاني هو ما نقل يقيناً عن الرسول الكريم المشرع الثاني بعد الحق تبارك وتعالى من قول أو عمل أو تقرير ، والعلاقة بين المرجعيتين علاقة واضحة جلية ، فالسنة مفصلة لما أجمل في القرآن الكريم ، وهي كذلك مفسرة لما خفي فيه ، وهي أخيراً مكملة لما لم يرد في الذكر الحكيم وسكت عنه الشارع العظيم .

ومعلوم أن المرجعية الأولى المتمثلة في القرآن الكريم تحمل في طياتها الأوامر والنواهي المتعلقة بالأحكام والحدود والعبادات والشعائر وهي في مجملها غيبية وترتبط عضوياً بالقيم الثابتة الراسخة في ذات الإنسان ، أما المرجعية الثانية فهي بمثابة التطبيق العملي والنقل الواقعي لتلك الأوامر والنواهي والأحكام والحدود والعبادات والشعائر إلى أرض الواقع وصياغة القدوة وتشكيل الأسوة التي يظل أبناء الإسلام وأجياله المتعاقبة تقتدي بها وتتأسى ، معنى ذلك أن المرجعية الأولى تختص بالجانب القيمي في حياة الإنسان ذلك الجانب ذو الطابع المعنوي الأخلاقي الذي يترتب عليه صلاح النفس البشرية ويتصف بالثبات والرسوخ ، إلا أن ذلك الجانب بوصفه المتقدم يحتاج إلى من يجسده وينقله إلى طور الحركة والفعل والسلوك ، وكان ذلك هو دور المرجعية الثانية المتعينة في السنة النبوية المطهرة بأشكالها ونماذجها المكملة والمفسرة والمفصلة .

إن المرجعيات الإسلامية تضع الأطر العامة والقواعد والأصول الأساسية لعلاقاته المختلفة والدوائر التي تتم وفقاً لها ، فتصيغ العلاقة بين الإنسان وخالقه من خلال العبادات

والشعائر والنسك ، كما تشكل علاقة الإنسان بذاته ، وأيضاً تحدد علاقاته بغيره ، وأخيراً تنظم علاقاته بكافة عناصر الوجود وموجودات الكون ، فهذه المرجعيات إذن تضع الأسس والمرتكزات التي بناء عليها يتفاعل الإنسان ويتعاطى مع هذا الكون ، خالقه العظيم ثم موجوداته ومخلوقاته .

ثانياً : المرجعيات الإسلامية تحمل أسس الطروحات والرؤى :

المرجعيات الإسلامية تحمل أسس وأصول الطروحات والرؤى التي تعرب عن وجهة نظر الإسلام ورأيه في كافة المسائل والإشكاليات التي تستجد بفعل الزمن أو تنشأ تبعاً لطبيعة المكان وخصائص وصفات الإنسان ، فالمرجعيات الإسلامية لا تتعامل مع تلك المسائل والإشكاليات بشكل مباشر وتلقائي ولكن من خلال طروحات ومخرجات فكرية يصيغها متخصصون خبروا كيف يغوصون في تلك المرجعيات ويستنبطون الأحكام والوجهات والآراء ، ثم يعرضوها بشكل يفهمه الناس فيستوعبونه فكراً ويسهل عليهم تطبيقه عملاً .

إن الطروحات والرؤى ما هي إلا حلقة الوصل وأداة الربط بين المرجعيات الإسلامية من جهة والمخاطبين بها من جهة أخرى ، يستنبطها أولو النهى وأصحاب العقول النيرة ، وما ينبغي الإشارة إليه والتأكيد عليه هو أن الطروحات قد لا تجد مفرداتها وعناصرها بشكل كامل ومطلق في المرجعيات الإسلامية ، ولكنها لابد أن تستمد منها الأطر العامة وتستلهم الخطوط العريضة وتبقي التفاصيل والمفردات من صياغة العقل وترتيب الفكر .

إن ما يفرزه العقل المسلم من إسهامات وآراء تجاه أمور وشئون المجتمع والحياة إجمالاً لابد أن ينطلق من المرجعيات الإسلامية التي تتضمن الأصول والقواعد والمرتكزات التي وضعها الشارع العظيم ورسوله الكريم ، وينبغي في ذات الوقت أن يصب في مجراها العام وبما

يحقق هدفها النهائي الذي يتحدد منذ الأزل في صلاح الكون وتوحيد الله وعبادته سبحانه .

ثالثاً : المرجعيات الإسلامية وصياغة وتشكيل النظام الاجتماعي :

المتأمل للمرجعيات الإسلامية يلحظ أنها تستهدف إقامة حياة ونظام اجتماعي متكامل ، وتتضمن كذلك وسائل وأساليب إصلاح ذلك النظام وتقويم الحياة بشكل مستديم ، وذلك من خلال صياغة وتشكيل أصول وأسس تلك الحياة بشكلها النموذجي ، ثم موالاتها بالرعاية والإصلاح .

فالمرجعيات الإسلامية لم تأت من أجل تعليم الناس كيفية إقامة شعائر العبادات والنسك فقط ، ولكنها جاءت لتعليمهم كذلك كيف يقيمون حياة مزدهرة ومجتمعاً صالحاً يُعبد فيه الله ويُقام شرعه وتسوده القيم الإسلامية .

رابعاً : القواعد والأصول تتسم بالثبات والدوام :

لقد اكتسبت القواعد والأصول التي تحويها المرجعيات الإسلامية صفتي الثبات والدوام من تلك المرجعيات ، فهي تمثل روحها وعصبها وقوامها ، ومن ثم فهي محفوظة ومصانة من التعديل أو التبديل أو التغيير أو التحريف ، ويرجع إحاطة هذه القواعد والأصول بتلك التحصينات المنيعة إلي كونها تحمل قيماً ومبادئ تتعلق بالجوانب والأبعاد الثابتة في حياة الإنسان وهذه الجوانب والأبعاد تعد أساس تلك الحياة وقوام النسق القيمي والأخلاقي فيها .

إن الثبات والدوام لا يعنى أبداً التخلف أو الجمود — كما يتراءى أو يخيل للبعض — ولكنه يعنى ثبات القيمة والفضيلة للقواعد والأصول ودوام عطائها وتفاعلها مع مفردات الكون وعناصر الوجود ، ويبدو ثبات ودوام القواعد والأصول منطقياً وضرورياً لأنه يلتقي مع الأبعاد ذات الطبيعة الثابتة القيمية والأخلاقية والروحية في النفس البشرية .

خامساً : الأبعاد الثابتة في حياة الإنسان :

ترتكز النفس البشرية على مرتكزين أساسيين ، يتسم المرتكز الأول بالثبات حيث يمس الأبعاد الثابتة في حياة الإنسان ويتصل بالقيم والمبادئ الخالدة الأبدية التي أودعها الله في الإنسان ، وقد قرن الخالق سبحانه هذه الأبعاد ذات الطبيعة الثابتة الخالدة بالأصول والقواعد التي ضمنها المرجعيات الإسلامية لتلتقيان حول غاية واحدة نهائية هي ترسيخ جانب القيم والفضائل في حياة الإنسان ، ومن ثم فإن القواعد والأصول في المرجعيات الإسلامية كانت دوماً لمواجهة ذلك الجانب بخصائصه المميزة ، فهذا الجانب إذن هو الذي يتوقف عليه مصير حياة الإنسان وتوجهها الأساسي ، فإن صلح وتوافق مع القواعد والأصول صلحت حياة الإنسان واتجهت نحو الخير والصلاح ، وإن فسد وتنافر مع تلك القواعد والأصول ولم يلتق معها فسدت حياة الإنسان وبعدت عن مراد الخالق .

سادساً : الأبعاد المتغيرة في حياة الإنسان :

هناك كذلك في حياة الإنسان مرتكز آخر يتسم بالتغير الدائم والتطور المستمر المتواكب مع تغييرات الكون ومستجدات الحياة ، وهذا البعد في حياة الإنسان ذو الطبيعة المتغيرة المتطورة هو الذي يتأثر بفعل المكان وتطور الزمان ، ومن شأن هذا البعد أن يؤثر تأثيراً بليغاً

على البعد الثابت المشار إليه ولتلافي وتوقي ذلك التأثير ينبغي مواءمة ذلك البعد مع طبيعة القواعد والأصول ذات الطبيعة الثابتة .

سابعاً : تأثيرات الزمان والمكان :

الزمان والمكان هما الفاعلان الأساسيان في حياة الإنسان ، فالزمان والمكان يفرزان من المؤثرات ما ينعكس على حياة البشر ، وهنا ينبغي الإشارة إلي مسألة مهمة ومتداخلة ، فالإنسان هو الذي يتعاطى ويتفاعل مع تغييرات الزمان والمكان وهو الذي يحدث التغييرات والتطويرات في الكون والحياة استجابة لتلك التغييرات تحت مسمى الحضارة ، ثم يستجيب هو لها فيغير من ذاته ومن تصرفاته ، وعندئذ قد تؤثر متغيرات الزمان والمكان على الأبعاد الثابتة في حياة الإنسان ، وتؤثر حتماً ويقيناً على الأبعاد المتغيرة في تلك الحياة ، ولكنها لا يمكن أن تمد تأثيرها إلي القواعد والأصول في المرجعيات الإسلامية ، لأنها محصنة ضد تلك التغييرات وإفرازاتها .

ثامناً : جهود علماء الأمة لاحتواء تأثيرات الزمان والمكان [تعصير القواعد والأصول] :

ينبغي على علماء الأمة أن يواصلوا جهودهم من أجل إخراج الطروحات التي تحتوي تأثيرات الزمان والمكان ، حتى لا تمتد إلي القواعد والأصول ، فتلحق بها من التشويش والتعتيم ما يؤثر على صفاتها ونقائها في أذهان وعقول وقلوب أبناء الأمة .

فالطروحات الفكرية إذن مهمتها احتواء تأثيرات الزمان والمكان وابتكار أدوات وآليات تكون بمثابة حلقة الوصل وأداة الربط بين تلك الأصول والقواعد ومتغيرات الزمان والمكان ومن ثم تقي

الجوانب الثابتة والمتغيرة في حياة الإنسان من تأثيرات تلك المتغيرات في الوقت الذي تعايشها وتتجاوب معها ولا تنعزل عنها ، ولكن بمنطق وقيم القواعد والأصول التي تمثل عصب وقوام وروح المرجعيات الإسلامية .

إذا كنا قد استعرضنا جملة القضايا المتعلقة بمسألة " تعصير القواعد والأصول " فيمكننا أن ننهي هذه الجزئية بفذلكة تمكننا من الاقتراب أكثر من هذه المسألة وتساعدنا على بسط عناصرها ومفرداتها بتحديد أكثر ، وعليه نستطيع تعريف تعصير القواعد والأصول على **أنه عملية فكرية تهدف إلي تكثيف الضوء وتركيز الاهتمام على المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول تعتبر هي أساس الطروحات الإسلامية التي تعالج المستجدات والمتغيرات ، ويبذلها علماء الأمة من أجل إلحاق تلك المرجعيات بأدوات وآليات تمكنها من التعامل مع عنصري الزمان والمكان وتعالج قضاياهما وإشكالاتهما وتبطل مفعولهما وآثارهما على المرجعيات الإسلامية وعلى ما تحويه من قواعد وأصول وعلى الجوانب الثابتة والمتغيرة في حياة الإنسان .**

ويمكننا تحديد عناصر هذا التعريف وتحليلها في الآتي :

- إن عملية تعصير الأصول والقواعد هي عملية فكرية ترتكز عل إعمال الفكر والعقل عبر دراسات متأنية ومستفيضة للمرجعيات الإسلامية ومتوخية لروح العصر ، وهذه الدراسات تصدر عن علماء ثقاة يجمعون بين التعمق في المرجعيات الإسلامية من ناحية والفهم والخبرة للقضايا والإشكاليات ذات الطبيعة المتطورة المتغيرة في كافة مناحي ومناشط الحياة من سياسية واقتصادية وإدارية وحضارية وثقافية .. الخ من ناحية أخرى .

• إن تلك العملية الفكرية بالوصف المتقدم هدفها تكثيف الضوء وتركيز الاهتمام على المرجعيات الإسلامية لتجليتها وإبراز قيمتها وأهميتها وأفضليتها المطلقة على ما سواها من مرجعيات أخرى مردها العقل البشري . ويعد هذا العنصر من أهم عناصر عملية تعصير الأصول والقواعد ، فالتركيز على تلك المرجعيات واستحضارها بشكل مستديم يجعلها ملازمة للتطورات والمتغيرات ويضفي عليها روح العصر .

• ثم تبدو بعد ذلك أهمية الأصول والقواعد التي تحويها تلك المرجعيات وتعتبر هي الأساس في كل طرح أو رؤية تعبر عن وجهة نظر الإسلام إزاء المستجدات والمتغيرات التي تزخر بها الأيام ويعايشها المسلمون وتتطور بها حياتهم .

• إن الأصول والقواعد التي ، تمثل قوام المرجعيات الإسلامية التي يستنبطها العلماء ومن ثم يبنون عليها طروحاتهم في شكل مجهودات فكرية لها أهميتها في العملية الفكرية الخاصة بتعصير الأصول والقواعد .

• تبدو أهمية الطروحات الإسلامية في كونها تقترن بالمرجعيات الإسلامية لتتعامل مع آثار ونتائج عنصري الزمان والمكان ، فتعالج قضاياهما وإشكالاتهما وتبطل مفعولهما وآثارهما على المرجعيات الإسلامية وعلى ما تحويه من قواعد وأصول وعلى الجوانب الثابتة والمتغيرة في حياة الإنسان ، ومن ثم تبدو المرجعيات الإسلامية في تفاعل وتعاطي مع تلك الآثار والنتائج بما يجعلها تبدو معاصرة ومتجددة دائماً .

المبحث الثاني

خصائص القواعد والأصول

حاولنا في المبحث السابق أن نتلمس تعريفاً مواتياً لعملية " تعصير الأصول والقواعد " التي تمثل قوام الطروحات الإسلامية في كافة مناحي ومناشط الحياة الإنسانية ، وفي هذا المبحث نحاول مرة أخرى أن نحدد خصائص القواعد والأصول المستنبطة من المرجعيات الإسلامية وذلك من خلال الآتي :

أولاً : اقتران القواعد والأصول بالمرجعيات الإسلامية :

المرجعيات الإسلامية هي مصادر الشريعة ، وهي تحتكم على قواعد وأصول تمثل رأي الإسلام ووجهته في كافة الأمور والمسائل التي تهم المسلمين وتشكل حياتهم وتحكم علاقاتهم بأنفسهم وبخالقهم وبكافة مفردات الكون وعناصره .

ولما كانت العلاقة عضوية بين القواعد والأصول والمرجعيات الإسلامية فهي تمثل علاقة الجزء بالكل ، حيث تشكل القواعد والأصول المفردات والعناصر والمقومات في الإطار العام الأشمل الذي هو المرجعيات ، ومن ثم فإن القواعد والأصول تتسم بنفس سمات المرجعيات والتي يتمثل أهمها في : أنها من وضع الشارع العظيم وهو الخالق سبحانه ، والبعض من وضع الرسول الكريم بوحي من الله جلّ وعلا ، كما أنها تتسم بالقداسة والمنزلة الرفيعة التي لا تدانيها أية أفكار أو طروحات ، كذلك فهي تتسم بالمثالية المطلقة والدقة المتناهية التي لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها ، أيضاً فهي تتسم بالثبات والدوام

وبالوصف الذي قدمنا حيث لا تقبل تغييراً ولا تعديلاً ، ولكنها تتأقلم مع الواقع بمستجداته ومتغيراته من خلال أدوات التعامل مع الواقع — كما سبق وأوضحنا — أخيراً فهي تتسم بالخلود والأبدية وهما نفس سمات المرجعيات الإسلامية .

ثانياً : علاقة القواعد والأصول بالجوانب القيمية الثابتة من حياة الإنسان :

لقد شاءت إرادة المولى جلّ وعلا أن تسوى النفس البشرية مرتكنة على بعدين : الأول هو البعد الثابت المرتبط بالقيم والأخلاق والمثل والمبادئ ، والثاني هو البعد المتغير المرتبط بالمستجدات والتطورات ، ولما كان البعد الأول يرتبط بصلاح النفس وخيرها وضمان قوامها وكفالة سعادتها ، فقد وضع لها الخالق سبحانه القواعد والأصول وضمّنها المرجعيات المقدسة الأبدية الخالدة ، ومن ثم ارتسمت العلاقة بين القواعد والأصول والجوانب القيمية الثابتة من حياة الإنسان ، فكان التلاقي بين القواعد والأصول والجوانب القيمية الثابتة من حياة الإنسان يعنى الاتجاه بالنفس البشرية نحو السواء والكمال ، أما التنافر فيعني العكس حيث تتفوق في النفس البشرية عناصر الغواية وعدم الالتزام وتسير بها نحو الخروج على المثال الذي صاغه المولى لعباده وحثهم على امتثاله .

ثالثاً : القواعد والأصول تمثل أساس وقوام كل أمر منهم من أمور المسلمين :

ذكرنا أن القواعد والأصول هي قوام وصلب المرجعيات الإسلامية المعينة في القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، ونلاحظ أنها في ذات الوقت أساس وعصب كافة الأمور التي يرتكن عليها الإسلام كنظام اجتماعي ، فالمرجعيات الإسلامية إذن تقدم للمسلمين ما يتضمن الحلول والآراء والوجهات الخاصة بالإسلام فيما يتعلق بكافة أمور الحياة .

فإذا كانت المرجعيات الإسلامية هي المنهل الذي يستمد منه المسلمون ما يحييهم ، فإن القواعد والأصول هي ذلك الإكسير الذي يكفل لتلك الحياة الاستمرارية ويضفي عليها الهوية الإسلامية التي تجمع صفات المثالية والرشد والصلاح .

ومن الأمور الجديرة بالإيضاح في هذا الصدد أن القواعد والأصول التي ترد في ثنايا المرجعيات الإسلامية ليست جميعها صالحة بذاتها لأن تشكل أبعاض أو أجزاء أو مفردات النظام الاجتماعي ، ولكنها ينبغي أن تصاغ ضمن أطر وأنساق وطروحات معينة تضعها في موضعها الملائم كأسس لذلك النظام الاجتماعي الإسلامي الفريد .

رابعاً : القواعد والأصول أصيلة معاصرة :

عند تأمل القواعد والأصول التي تزخر بها المرجعيات الإسلامية والتي تمثل في ذات الوقت قوام وعصب الطروحات التي يقدمها الإسلام لمواجهة مستجدات ومتغيرات الزمان والمكان نلحظ أنها قديمة قدم الوجود الإنساني نشأت مرتبطة بالبعد القيمي في حياة الإنسان تتولاها بالتقويم والإصلاح ، وهنا يبدو الارتباط العضوي المطلق بين القواعد والأصول التي تكتنفها المرجعيات الإسلامية والإنسان كمخلوق مفضل على كافة المخلوقات وجدير بالرعاية والاهتمام .

وبذا تكون القواعد والأصول قديمة وأصيلة وقيمة ، وتتمة الملاحظة أن تلك القواعد والأصول هي في ذات الوقت جديدة تواكب وتعاصر كل تطور في حياة الإنسان ، وذلك أن كل تطور لابد أن يتم وفق نسق قيمي ووتيرة أخلاقية وكلاهما مشمول في ثناياها ومحتوى بداخلها ، فهي إذن أصيلة معاصرة قديمة متطورة عريقة متجددة .

خامساً : القواعد والأصول متوائمة بذاتها مع عنصري الزمان والمكان :

لقد شاء الخالق سبحانه أن يبث في القواعد والأصول التي تحويها المرجعيات الإسلامية صفة التواؤم مع عنصري الزمان والمكان ، وذلك تعويلاً عل دورها في حياة الإنسان واتصالها الوثيق بالبعد القيمي الثابت في تلك الحياة ، ومن ثم فهي تحمى الإنسان من التأثيرات والتغييرات التي يمكن أن يتركها هذان العنصران .

انطلاقاً مما تقدم تتعين مهمة علماء المسلمين في التنبيه إلي هذه الصفة التي تحملها القواعد والأصول المتمثلة في تواؤمها بذاتها مع عنصري الزمان والمكان ، وهذا التنبيه يأتي عبر آليات وأدوات معينة سوف نتناولها في المبحث التالي من هذا الفصل .

obeikandl.com

المبحث الثالث

آليات تعصير القواعد والأصول

في المبحثين السابقين تناولنا مفهوم تعصير القواعد والأصول بالتحليل والتفصيل ودرسنا كذلك خصائص تلك القواعد والأصول ، وفي هذا المبحث نحاول ربط الفكرتين عبر آليات ووسائل معينة نطلق عليها آليات تعصير القواعد والأصول ، وتتمثل هذه الآليات في آليتين على النحو التالي :

أولاً : الآلية الأولى : احتواء آثار ونتائج عنصري الزمان والمكان :

قد يكون من المواتي أن نتناول مسألة لعلها على درجة من الأهمية في هذا الموضع وهي المتعلقة بتأثير عنصري الزمان والمكان على الإنسان والعكس أي التأثير المتبادل بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان ، وهنا يثار تساؤل محوري مفاده : من يؤثر في الآخر الزمان والمكان أم الإنسان ؟ إن ثمة علاقة متبادلة بين الطرفين يمكن إيضاحها في الآتي :

- جدلية العلاقة بين الإنسان والزمان والمكان :

ثمة علاقة جدلية غريبة بين الإنسان من ناحية وعنصري الزمان والمكان من ناحية أخرى ، وعندما نستعرض هذه العناصر الثلاثة نجد أنها أهم عناصر الوجود ، فالإنسان فاعل رئيس سخر الله له موجودات الكون لكي يعيش حياته كما أرادها له خالقه وبالتفاعل والتعاطي مع العنصرين الآخرين ، أما الزمان فهو عنصر النمو والتطور والفناء الذي يعطى الحياة طابعي الحركية والتفاعل ، وهما أهم خصائصها اللذان يمنحاها سمتها الأساسية وبسببهما

حملت مسماها " الحياة " ، والمكان هو الحاوي الذي يحوي الموجودات ويمنحها فرصة التفاعل والحركة وممارسة مظاهر الحياة . ويرتبط العناصر الثلاثة الإنسان والزمان والمكان عبر علاقة جدلية تقوم على أساسها الحياة .

• الإنسان صانع التغيير في الزمان والمكان [الفكر والسلوك] :

وإذا تعمقنا أكثر في طبيعة العلاقة بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان لوجدنا أن الإنسان هو صانع التغيير والفاعل الأساسي في عنصري الزمان والمكان ، حيث أن الزمان والمكان بذاتهما لا يتغيران ولا يغيران ، ولكنهما العنصران اللذان يتفاعل معهما الإنسان ويغيرهما ، فهما بمثابة المادة الخام التي يشكلها الإنسان ويُخرج منها دوماً أطواراً وأشكالاً جديدة ، فالإنسان إذن هو الفاعل ، والمكان هو الذي يتم فيه الفعل والحركة والتفاعل ، أما الزمان فهو الذي ينقل الفعل والحركة من طور إلي آخر .

وثمة موضوعان أساسيان لفعل وحركة الإنسان تجاه الزمان والمكان ، الموضوع الأول هو الفكر حيث يتعاطى الإنسان ويتفاعل مع الأفكار والآراء والمعتقدات ومن نتاج ذلك التفاعل ينتج الفكر والثقافة والعلم ، الموضوع الثاني هو السلوك حيث يتعاطى الإنسان ويتفاعل مع موجودات الكون ويتولاها بالتغيير والتعديل ومن نتاج ذلك التفاعل ينتج الحضارة ، ومن ثم فإن نتاج تفاعل الإنسان مع عنصري الزمان والمكان يتجسد في الثقافة والحضارة اللتين تتواردان في دورات زمنية .

• الإنسان صدى لتغييرات الزمان والمكان :

وتكتمل هذه العلاقة الجدلية بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان عندما نواصل تحليل التفاعل بين الطرفين ، ففي الجولة الأولى تمكن الإنسان من التأثير في الزمان والمكان فأنتج الثقافة والحضارة ، ثم تأتي جولة ثانية يعود عنصرا الزمان والمكان بوضعهما الجديد فيؤثرا في الإنسان أيضاً فكره وسلوكه ، ويتلو ذلك جولة ثالثة يعمد فيها الإنسان إلي تغيير الزمان والمكان ، ثم لا يلبث أن يستجيب لتأثيرهما مرة أخرى وليست أخيرة ، وتستمر هذه العلاقة الجدلية بين الإنسان وعنصري الزمان والمكان بين اخذ وعطاء ، تأثير وتأثر .

• احتواء آثار الزمان والمكان ومنعها من التأثير في محتويات المرجعيات الإسلامية :

توصلنا إلي أن عنصري الزمان والمكان يملكان في وقت من الأوقات وفي لحظة تاريخية معينة ووضعية بذاتها التأثير في الإنسان فكره وسلوكه ، وهذه النتيجة قد تؤدي إلي إثارة سؤال مهم : هل يمكن لتأثيرات الزمان والمكان أن تمتد إلي المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول ؟ .

وللإجابة على ذلك السؤال ، نطرح سؤالاً أخر فحواه : كيف يؤثر الزمان والمكان على محتويات المرجعيات الإسلامية من القواعد والأصول ؟ يمكن للزمان والمكان أن يؤثرا على المرجعيات الإسلامية وما تحويه من القواعد والأصول من خلال ما يلي :

- القدم وعدم التواؤم :

كما ذكرنا الزمن هو الذي يؤثر على الحياة ويصيب عناصر الوجود ومفردات الكون بالقدم ، وقد يتوهم البعض أن الزمن يمد آثاره على القواعد والأصول التي تحويها المرجعيات

الإسلامية ويصيبها هي الأخرى بالقدم ، وذلك يعنى أنها لا تستطيع أن تلاحق التطورات والتغيرات التي يحدثها الزمان عندما يتفاعل ويتعاطى مع الإنسان من خلال العلاقة الجدلية – التي سبق وأشرنا إليها – ، ويبدو هذا التحليل منطقياً وكذا متوافقاً مع التفكير العقلي الصرف ، إلا أنه عندما نضع الأمور في نصابها الصحيح ، ثم نتنبه إلي أهم خصائص المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول ، وهي المتعلقة بأن هذه المرجعيات تحمل في ثناياها ما يجعلها دائمة التجدد والتطور والتواؤم مع المستجدات والتطورات التي يحدثها الزمن ، عندئذ نجد أن عنصر الزمان في علاقاته مع المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول يصيبها بالقدم ظاهرياً فقط أما فعلياً وجوهرياً فهي تظل متمتعة بحيويتها ونشاطها اللذين يجعلانها معاصرة مع أصالتها متجددة مع قدمها متطورة مع ثباتها وجامعة بين النشاط والحيوية والصلاحية والكفاءة .

بالإضافة إلي ما تقدم فإن المكان قد يشكل هو الآخر عنصر تأثير على المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول ، عندما أيضاً يظن البعض أن تلك الأصول والقواعد قد لا تتواءم مع بعض الأماكن ، ولكن واقع الأمر أنها تحمل من الخصائص ما يجعلها قادرة على التواؤم والتأقلم مع كافة البيئات .

– الفكر البشري بديلاً كلياً أو جزئياً :

إن تفاعلات الزمان والمكان مع الإنسان تؤدي إلي إفراز مخرجات أشرنا إليها على أنها الثقافة والحضارة . والأولى تحوى أفكاراً بشرية قد يرى البعض أنها يمكن أن تصلح لأن تكون بديلاً كلياً أو جزئياً عن المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول ، وهذه المعضلة يعاني منها العالم الإسلامي في الوقت الراهن عندما حدث صراع بين الثقافة

الإسلامية المعتمدة على المرجعيات الإسلامية والثقافات الأخرى المستندة على الأفكار البشرية التي منبعها العقل الإنساني .

والآن ننطلق لنحدد الآلية الأولى الخاصة بتعصير الأصول والقواعد وهي المتمثلة في احتواء آثار ونتائج الزمان والمكان بالشكل الذي أشرنا إليه ، وذلك من خلال منع تأثيرهما من أن يمتد إلي المرجعيات الإسلامية وما تحويه من تلك الأصول والقواعد إن إبطال مفعول عنصري الزمان والمكان ومنع تأثيرهما من أن يمتد إلي محتويات المرجعيات الإسلامية هو من صميم مهمة علماء الأمة ، التي تتوزع على محورين : الأول يتمثل في إبراز صلاحية وكفاءة القواعد والأصول للتعامل مع المستجدات والتطورات ، والثاني يتجسد في عدم تمكين الفكر البشري من أن يشكل بديلاً يمكن أن يحل محل تلك الأصول والقواعد التي تقدمها المرجعيات الإسلامية لعلاج المستجدات والمتغيرات .

ثانياً :الآلية الثانية : إبراز مقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع عنصري الزمان والمكان :

ثم ننتقل إلي تناول الآلية الثانية وهي المكملة للآلية الأولى ، وتتمثل هذه الآلية في إبراز مقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع عنصري الزمان والمكان ، وإبراز المقدرة إنما يعنى تبيان وإيضاح أمر قائم ولكنه غير واضح ، أو تنبيه الأذهان إليه والمدارك لأنها عنه غافلة ، وذلك لأن المرجعيات الإسلامية — وكما سبق وأوضحنا — هي بطبيعتها قادرة على التعامل مع عنصري الزمان والمكان ، ولكن تحتاج إلي من يتولى أمر إبراز المقدرة ، وهم علماء الأمة ، وعن كيفية إبراز مقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع عنصري الزمان والمكان ، فثمة وسيلتان نتحدث عنهما في الآتي :

- منع تأثيرات الزمان والمكان على الأبعاد الثابتة والمتغيرة في الإنسان ، من خلال تقديم طروحات تعالج المستجدات والمتغيرات :

ذكرنا فيما سلف أن لكل من الزمان والمكان وبعد تفاعلات معينة تأثيرات على الأبعاد الثابتة والمتغيرة في الإنسان ، وهذه التأثيرات إن هي إلا متغيرات ومستجدات ، ويمكن لعلماء الأمة من الجامعين بين الأصول والقواعد التي تحويها المرجعيات وعلوم الحياة أن يقدموا من الطروحات ما يستوعب تلك المتغيرات والمستجدات .

ولابد لتأثيرات عنصري الزمان والمكان أن تكون أشد تأثيراً على الجوانب أو الأبعاد المتغيرة في الإنسان ، فهي أقل صلابة وأكثر وأسرع استجابة لتلك التأثيرات ، ومن ثم فهي الأولى بالاهتمام والأجدر بتركيز الطروحات ، إلا أنه من جهة أخرى يمكن القول بأنه إذا كان ثمة تركيز وعناية من البداية بالأبعاد والجوانب الثابتة في الإنسان ، فإن ذلك سينعكس بدوره على الجوانب المتغيرة فيجعلها أكثر صلابة وأقل استجابة لتأثيرات عنصري الزمان والمكان .

- سد الفراغ التشريعي :

إن مسألة الفراغ التشريعي وحكمة فرضه من الخالق سبحانه لهي من أهم ما تتسم به المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول ، ومن أبلغ ما تتمتع به من مقدرة مطلقة على التواؤم والتكيف مع متغيرات ومستجدات الزمان والمكان .

والفراغ التشريعي يعنى سكوت المرجعيات الإسلامية ممثلة في القرآن العظيم والسنة المطهرة عن معالجة الكثير من الأمور ، وترك مهمة القيام بتلك المعالجة لأبناء الأمة من النابهين

الثقاة ، والملاحظ على هذه الأمور أنها متغيرة من زمن إلي آخر ومتبدلة من مكان إلي آخر ومن أقوام إلي آخرين ، كما أن هذه الأمور تتصل مباشرة بالجوانب والأبعاد المتغيرة في الإنسان ، كما تتصل كذلك بالأبعاد الثابتة ولكن بشكل غير مباشر .

والسكوت عن معالجة الفروع والمتغيرات والمستجدات بقواعد وأصول تتضمنها المرجعيات يعني أن المرجعيات تعنى بثوابت الأمور ورواسخ الأوضاع ، كما أنها لا تخع المتغير المتجدد في قالب ثابت بل تتركه ليعالج حسب زمانه ومكانه برؤية واجتهاد أهل الزمن والمكان ، فهم الأقرب منه والأفهم له والأقدر بالتالي على معالجته ، فالمرجعيات الإسلامية لو وضعت الفروع والمتغيرات والمستجدات في قوالب وأنماط وأطر ، وأضفت عليها صفة الثبات والاستمرارية كما هو شأن الأصول والقواعد لعاش الناس في كل العصور بعقول ومدارك أهل العصر الأول ، ولظلوا منجذبين إلي الأوائل ، ولعجزوا عن مواجهة المتغيرات والمستجدات التي تطرأ على عصورهم ولبدت المرجعيات الإسلامية بالفعل جامدة قاصرة على زمن بعينه ، ولأضحى المسلمون بالفعل في حيص بيص .

إن الفراغ التشريعي حكمة بالغة ، أراد بها رب الناس أن يُكسب المرجعيات الإسلامية على الدوام صفات التجدد والتواؤم والمعاصرة ، وأن يُشرك الناس أنفسهم في صياغة وتشكيل الكثير من أمورهم وشئونهم بما يتوافق مع الزمن الذي يعيشون فيه والمكان الذي يتواءمون معه ، حيث أنهم هم الأعلم بعد خالقهم بأمور دنياهم .

ومعنى ما تقدم أن المسلمين في كل زمان ومكان لديهم الحق الشرعي في التشريع ، ومقدرة المسلمين على التشريع نابعة من تآلفهم مع المتغيرات والمستجدات التي تقع في زمانهم وتفاعلهم معها ، إلا أن ما ينبغي التنبيه إليه والتأكيد عليه في هذا الموضع أن قيام المسلمين بالتشريع لسد الفراغ الحادث قصداً في المرجعيات الإسلامية يجب أن يتم في إطار القواعد

والأصول الواردة في تلك المرجعيات ، كما أن مهمة القيام به منوطة بمن لديهم المقدرة والمكنة العقلية والفكرية والخبرة العملية في كل مجال من المجالات أو تخصص من التخصصات .

وعليه بات قيام المسلمين بملء الفراغ التشريعي الخاص بمتغيرات الأمور ومستجدات الزمن بمثابة إبراز لمقدرة المرجعيات الإسلامية على التعامل مع الزمان والمكان وقدرة ما تحويه من أصول وقواعد على التفاعل مع المتغيرات والمستجدات ، فالقواعد والأصول الثابتة الراسخة التي لا تتغير تتعامل وتتفاعل مع المتغيرات والمستجدات التي يفرزهما الزمان والمكان من خلال آليات وأدوات ، وأصبحت المرجعيات تحمل في ذاتها عنصري الثبات والرسوخ والتجدد والتطور ، فالأصول والقواعد تعطيها الثبات والرسوخ ، والآليات والأدوات تمنحها التجدد والتطور ، **وانتهت المرجعيات الإسلامية لأن تكون أصيلة معاصرة .**

obeikandl.com

المبحث الرابع

الظاهرَة السياسية وتعصير القواعد والأصول

فيما سلف من هذا الفصل تحدثنا عن تعصير القواعد والأصول بشكل عام ، وفي هذا المبحث نتحول إلي عملية تعصير الأصول والقواعد فيما يتعلق بالظاهرة السياسية ، وسوف نقوم بذلك من خلال ما يلي :

أولاً : ثبات مضمون ودلالة الظاهرة السياسية في المفهوم الإسلامي :

ليس كما عهدنا فيما يتعلق بنظرة الفكر الوضعي للظاهرة السياسية ، يتسم المنظور الإسلامي للظاهرة السياسية بالثبات والوضوح والدقة في المرجعيات الإسلامية ، فهذه الظاهرة لم تتغير مضامينها أو دلالاتها منذ مجيء الإسلام ، كما أنها واضحة ومعروفة ولم يشبها أي لبس أو غموض في تلك المضامين والدلالات ، أو في نظرة وإدراك الناس لها ، وهي كذلك دقيقة ومحددة في مقوماتها ومفرداتها وأهدافها ومقاصدها ، وهي في كل ذلك عكس الظاهرة السياسية في الفكر الوضعي ، ظلت مبهمة غير واضحة تائهة بين معانٍ ومضامين متباينة تختلف من عصر إلي آخر كما سبق وأوضحنا .

والظاهرة السياسية كما وردت في المرجعيات الإسلامية تعنى بالحاكم والمحكوم والعلاقة بينهما حيث تفضي تلك العلاقة إلي الحياة الطيبة التي تستهدف عبادة الله وتوحيده ، كما أن السياسة في الإسلام تعني حكم الناس لأنفسهم وسياسة شئونهم وتصريف أمورهم والفصل فيما بينهم بشريعة الإسلام والأحكام المستنبطة والمستقاة منها ، إنها علاقة ائتلافية

obeikandi.com

بين طرفين كل منهما من الآخر وله ، وغاية ذلك الائتلاف والتآلف هي تسيير شئون الجماعة وتنظيم أمورها بما يحقق لها الحياة الطيبة التي تكفل لها عبادة الله التي هي المقصد الأخير من وجودها ، ويمكننا تحليل هذا المفهوم الإسلامي للظاهرة السياسية كما يلي :

• الحاكم :

يمثل الحاكم الركيزة الأولى في الظاهرة السياسية وفق المنظور الإسلامي ، كما أنه من الثوابت في هذه الظاهرة ، ويمكن تناول أهم مفردات هذه الركيزة من ركائز الظاهرة السياسية في الآتي :

– صفاته الخِلْقية والخُلُقية والعقلية :

الحاكم إنسان سوى الخِلقة مستقيم الخلق قويم النفس ، ليس شرطاً أن يكون فقيهاً في الدين ، ولكن لابد أن يكون حسناً إسلامه ، عارفاً بدينه أصوله وقواعده من عامة الناس ، معلوماً أصله ، نزيهاً مقرباً من الناس ومحبوباً لديهم ، لأنه من اختيارهم وما يستخلص مما تقدم أن الحاكم شخص مسلم من عموم المسلمين يختاره أفراد الجماعة لقربه منهم واتسامه بسمات يجلونها فيه ويتوسمون فيه المقدرة على تحقيق أهدافهم .

– يستمد وجوده وصلاحياته من الجماعة :

الجماعة المسلمة هي التي تختار الحاكم وتمنحه صلاحياته ، فالجماعة إذن هي أساس الحكم ومصدر صلاحيات الحاكم ، والأخير لا يصل إلي الحكم بمؤهلات أو مقدرات نابعة

من جذور عرقية أو أصول أثينية ، ولا يعتمد ضمن مسوغات قبوله لولاية الأمر على كنوز الغنى ومصادر الثروة أو مراتب الجاه .

إن رصيد الحاكم الفعلي والحقيقي الذي يوصله إلي الحكم في منظور الإسلام يتجسد في القبول الذي يلقاه من الجماعة والرضاء الذي تمنحه إياه ، فالقبول والرضاء هما اللذان يشفعان له ويمثلان سنده من أجل الوصول إلي الحكم ، والحكم في الإسلام لا يعنى التحكم في الجماعة والانفراد بالتصرف في مقدراتها ، ولكن الحكم يعنى الفصل بين الناس والسهر على راحتهم وخدمتهم وتيسير سبل الحياة لهم ، ومن ثم كانت هناك الشراكة بين الحاكم بصفته الفاصل بين الناس الحكيم في أمورهم والجماعة التي أوكلت مهمة قيادتها ، ووسدت أمورها إلي من قبلته واختارته وتوسمت فيه مكنات القيام بهذه المهام ، فالحاكم هو القاضي بين الناس فيوزع عليهم مقدراتهم والفاصل بينهم في عظيم أمورهم ، كما أنه الحكيم بشئونهم يعالجها بحكمته ويداولها بحلمه ، وهو في ذلك وذاك لا يمل مشاركة أفراد الجماعة في كافة الأمور وجميع الشئون ، فلا يغدو هناك فرق بين الجماعة وحاكمها .

- مهام الحاكم وصلاحياته :

تتمثل مهام وصلاحيات الحاكم المسلم إجمالاً في تحقيق أهداف الدولة الإسلامية ، وتتوزع أهداف الدولة الإسلامية إلي المهام والصلاحيات التالية :

○ المهام : تتوزع مهام الحاكم المسلم على المهام التالية :

□ إعمار الأرض وإنماء الموارد : أهم مهام الحاكم المسلم هي إعمار الأرض وإنماء موارد الجماعة ، وهذه المهمة تمثل في ذات الوقت أهم أهداف الدولة في الإسلام ، وتتجسد أهمية

هذه المهمة في كونها أول الوسائل وأقرب الأدوات لتحقيق الحياة الطيبة للجماعة ، ولعل أهم آليات تحقيق هذه المهمة يتعين في تطبيق نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي .[1]

□ حماية الجماعة داخلياً والدفاع عنها خارجياً : كذلك من أهم مهام الحاكم المسلم حماية الجماعة داخلياً أي تحقيق الاستقرار الداخلي على كافة المستويات والأصعدة وخارجياً ضد الاعتداءات التي تستهدف الجماعة نظاماً وعقيدة .

□ نشر الإسلام والدفاع عنه : كذلك من مهام الحاكم المسلم نشر الإسلام بكافة الوسائل المتاحة والممكنة والدفاع عنه شعوباً وأوطاناً ومعتقدات .

○ الصلاحيات : تحتاج المهام سالفة التبيان إلي صلاحيات تخولها الجماعة الحاكم المسلم لكي يتمكن من القيام بتلك المهام ، وتتمثل تلك الصلاحيات فيما يلي :

□ توزيع مقدرات الإنماء وثماره : من صلاحيات الحاكم متضامناً مع الجماعة ممثلة في مجلس الشورى والجهات الأخرى ذات الاختصاص توزيع مقدرات الإنماء على أفرادها ومقدرات الإنماء هي مصادر الثروة أو مرحلة ما قبل الإنتاج حتى يشترك الأفراد جميعاً في الإنتاج وتملك عناصره ، كذلك من صلاحياته ومعه مجلس الشورى توزيع ثمار الإنماء أو ما بعد الإنتاج ، فالأول لخلق الثروة وتمليك الأفراد أدوات ووسائل الإنتاج وخلق طاقات إنتاجية ، والثاني لإعادة التوزيع وتحقيق العدالة الاجتماعية التي تحقق بدورها " نطاق الغنى "[2]، ونتاج هذه الصلاحية تحقيق الحياة الطيبة .

---

[1]. في تفصيل ذلك يمكن الرجوع إلي : موسوعة الدرر الزاهرة في الأصالة المعاصرة ، المجلد الثاني ، الاقتصاد الإسلامي ونموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي ، الجزء الثاني ، نموذج الإسلام في الإنماء الاقتصادي .
[2]. المرجع السابق .

□ الفصل والحكم بما أنزل الله : الصلاحية الأخرى التي تمكن الحاكم المسلم من تحقيق مهامه التي تمثل في ذات الوقت أهداف الدولة الإسلامية هي إقامة شرع الله والعمل بكتابه ، حيث يفصل ويحكم بين الناس ويقيم الحدود وفق شرع الله المعتمد على القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة .

– التزامات الحاكم وضوابط سلوكه :

يتم تسييج الحاكم المسلم بمجموعة من الالتزامات ، وتحصينه بجملة من ضوابط السلوك ، حتى لا ينحرف عن المنهج القويم الذي وضعته المرجعيات الإسلامية لمسار حركته وهو بصدد تحقيق مهامه التي هي في ذات الوقت أهداف الدولة الإسلامية ، وتتحدد تلك الالتزامات والضوابط في الآتي :

○ الالتزام بالمنهج الإسلامي : يأتي على قمة التزامات الحاكم وضوابط سلوكه التزامه بالمنهج الإسلامي ، والالتزام بالمنهج يعني إجمالاً الالتزام بتشريعات الله التي وردت في القرآن الكريم والسنة المطهرة ، ولا يجوز للحاكم أن يخرج على هذا المنهج بأي شكل من الأشكال أو تحت أي ظرف من الظروف .

○ احترام ميثاق البيعة : ميثاق البيعة هو عهد موقع بين الحاكم والجماعة ، وهذا الميثاق يرتب حقوقاً وينشئ واجبات لكل طرف تجاه الآخر ، ويعد ميثاق البيعة من أهم الالتزامات التي تضبط سلوك الحاكم ، لأن ميثاق البيعة يمثل الشرعية التي تمنح الحاكم صلاحيات الحكم وخروجه على ميثاق البيعة يمثل خروجاً على الشرعية المترتبة على ذلك الميثاق ، وعندئذ يكون كل طرف في حل من الالتزام بذلك الميثاق ، ويحق للجماعة سحب ثقتها في الحاكم وتجرده من صلاحياته .

○ الالتزام بنسق القيم الإسلامية : ثمة نسق للقيم الإسلامية موزع بشكل نوعي على مختلف مناحي ونشاطات الحياة ، فهناك القيم الإنسانية المطلقة وهناك القيم السياسية والقيم الاقتصادية والقيم الاجتماعية والقيم الإدارية والقيم الحضارية والقيم الثقافية ، وعلى الحاكم أن يحترم هذه الأنساق القيمية ويقدسها ، ولا يخرج على أي منها ، لأن الخروج عليها يعد في ذات الوقت خروجاً على المنهج الإسلامي وميثاق البيعة .

• الجماعة :

تمثل الجماعة الركيزة الثانية في الظاهرة السياسية من المنظور الإسلامي ، وهي من الثوابت في الظاهرة السياسية ، ونتناول مفردات هذه الركيزة في الآتي :

– صفات الجماعة المسلمة :

تتعين صفات الجماعة المسلمة في حزمة من الصفات ، يمكننا مناقشة أهمها والذي يعتبر من صميم القيم الإسلامية ، وذلك علي النحو التالي :

○ المساواة :

الجماعة الإسلامية تحكمها وتمثل أهم صفاتها قيمة المساواة ، فجميع أفرادها متساوون في كل شيء تحت الشعار الإسلامي الشهير " إنما المؤمنون أخوة " ولا يفرق بينهم إلا التقوى فهي معيار التفاضل بين المسلمين والقرب من الله ، وهذه القيمة من أجلّ القيم الإسلامية التي تجمع كافة مناحي الحياة من سياسية واقتصادية واجتماعية .. الخ ، وقد جاءت هذه القيمة من الخالق سبحانه لتصف العلاقة بين أفراد الجماعة الإسلامية ، ولا يغير من كون قيمة المساواة أهم صفات الجماعة الإسلامية ما يقوم بين أفراد تلك الجماعة من تباينات

وفروق هي بمثابة أغيار عرضية ، أما المساواة فتبقى القيمة التي يتسم بها المسلمون في علاقتهم بخالقهم وتتعلق بجوهر الإسلام وسمته الإنسانية .

○ للمسلم حق الحياة جميعاً :

لقد خلق الله الإنسان وجعله أكرم المخلوقات وميزه بالعقل والإدراك ، ومن أجل ذلك منحه الحياة بما يتواءم مع كرامته ومنزلته فيها ، فأصبحت الحياة جميعاً بمواصفاتها وسماتها حقاً للإنسان يعيشها وفقاً لما هو مؤهل ومهيأ له من قيادة المخلوقات بعقله وريادة الموجودات والتفوق عليها بالطاعة المقرونة بالشهوة والاحتفاظ بحقه في اختيار التكليف .

إن الله وهب الحياة للإنسان دفعة واحدة ، ومن ثم يتمتع بكل ما فيها كمشمولة واحدة جميعها هبة من الله ، لا ينبغي لكائن من كان من جنس البشر أو من غيره أن ينتقص من تلك الحياة التي تميز بها على سواه .

وتوج الله سبحانه وتعالى الحياة التي وهبها للإنسان بالإسلام فجعلها أفضل وأطيب وأكرم ، وأصبح المسلم ينعم بحياة هي غاية ما يرغب فيه الناس ، حياة منطلقها الفضيلة ، وقوامها الكرامة وطيب العيش ، وهدفها عبادة الخالق وتوحيده ، فهي غاية كل مخلوق .

○ الجماعة المسلمة تحي حياة طيبة :

لقد وضع الخالق سبحانه مواصفات وخصائص لحياة البشر ، وفرض عليهم أن يحيوا وفق مشيئته وإرادته جلّ وعلا ، ومنحهم مع الحياة أهم خصائصها على الإطلاق وهي المتمثلة في الاحتفاظ بحرية اختيار التكليف وهي أم الحريات جميعاً وتنتهي بحرية المعتقد ، ويتفرع عنها حرية الفكر والسلوك المسيّجة بمراعاة واحترام حريات الآخرين .

إن الحق تبارك وتعالى وقد صاغ للإنسان حياة تتواءم مع أهميته في الكون ، وتتناسب مع دوره المنوط به وهو إعمار ذلك الكون والاستخلاف فيه ، فأنعم عليه بالإسلام الذي يمكنه في النهاية من توحيده وعبادته ، وهي الغاية النهائية من وجود البشر جميعاً .

والحياة التي أرادها واهب الحياة للمسلم هي الحياة الطيبة التي هي قمة ما سعى ويسعى إليه البشر تحت مسمى " حياة الرفاه " و " حقوق الإنسان " حيث تحترم فيها آدمية الإنسان ويكرم كما كرمه خالقه ، فيسمو فكره ويرقى سلوكه ، وقد قال تعالى في وصف الحياة الطيبة التي تتسم بها الجماعة المسلمة " من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون " .[1]

- مهام الجماعة وصلاحياتها :

كما للحاكم في الظاهرة السياسية من المنظور الإسلامي مهام وصلاحيات ، كذلك للجماعة المسلمة مهام وصلاحيات ، ويمكن تناول مهام الجماعة المسلمة وصلاحياتها في الآتي :

○ مهام الجماعة المسلمة :

تتمثل مهام الجماعة المسلمة في الآتي :

□ المشاركة في الحكم وممارسة السياسة :

الجماعة المسلمة تشارك في الحكم وتمارس السياسة ، فهي تشارك الحاكم في تشريع ما لم يرد في شأنه تشريع في القرآن والسنة ، وهي تشارك كذلك في تصريف الشئون وتسيير الأمور

---

[1]. سورة النحل : ٩٧ .

بأساليب وعبر آليات معينة ، سنوضحها فيما بعد ، وسنوضح كذلك كيف يتم تطويرها بما يتواءم مع تأثيرات عنصري الزمان والمكان ، وينبغي أن يُعلم أن هذه المهمة وغيرها من المهام الأخرى التي توكل إلي الجماعة المسلمة هي من صميم الصفات والخصائص اللصيقة بها والتي فرضها عليها الخالق سبحانه ، وباتت في حكم الفريضة . وأصبح التقاعس عنها في عداد التقصير الذي تؤاخذ عليه الجماعة بجملتها على أساس فرض العين أو ذوى الشأن فيها على اعتبار فرض الكفاية ، فكل فرد إذن داخل الجماعة وفق المنظور الإسلامي مطالب بأن يؤدى دوره في تسيير شئونها وترتيب أوضاعها وصناعة أحداثها والتفاعل مع تطوراتها بمقدار ما لديه من مقدرة وكفاءة وصلاحية .

إن المنظور الإسلامي لدور الجماعة ومهمتها في المشاركة في الحكم وممارسة السياسة يتخطى بذلك الدور وتلك المهمة مرحلة المشاركة ذات الطبيعة الجزئية الشكلية إلي مرحلة الممارسة ذات الطبيعة الكلية الفعلية المباشرة والدائمة ، وهذا ما ينبغي الإشارة إليه والتأكيد عليه وتبيانه على أنه يميز الطرح الإسلامي والرؤية الإسلامية في هذا الصدد ، فالممارسة السياسية من وجهة نظر الإسلام يقوم بها الفرد بنفسه ، ولا يجوز لأحد أن يمثله أو ينوب عنه في تلك الممارسة ، فهو الوحيد الذي يملك ممارسة السياسة ، بالطرح والحوار والنقاش وصنع واتخاذ القرار وتنفيذه ومراقبة ذلك التنفيذ وتقييم نتائجه ، ومن ثم عرفت تلك الممارسة بأنها ممارسة مباشرة تتم من خلال اتصال مباشر بين الفرد والحدث الذي يصنعه أو التطور الذي يصيغه أو التفاعل الذي يتعاطى معه . وكذلك اتسمت تلك الممارسة بالواقعية والموضوعية ، فكل شئون المجتمع مطروحة أمام أفراد الجماعة ، وليس هناك ما يخفى أو يستر ، وعلى كل فرد أن يناقش ويحاور ويقرر بموضوعية وحرية دون ضغط من متسلط أو إجبار من متنفذ .

ممارسة الجماعة المسلمة للسياسة من المنظور الإسلامي هي عبارة عن سلوك دائم وليس مؤقتاً أو دورياً . فالفرد يمارس صناعة القرار في المؤسسة أو الجنة التي يعمل بها . وفي الحي الذي يسكن فيه . وهكذا تكون الممارسة السياسية للجماعة المسلمة سلوكاً دائماً وشاملاً لكافة قضايا المجتمع . فلا يرتبط بمناسبة سياسية ، أو انتخابات دورية ، ولا يقتصر على قضية دون أخرى أو مسألة دون سواها .

□ إعمار الأرض وإنماء الموارد :

دور الجماعة المسلمة لا يقل في أهميته أو في خطورته عن دور الحاكم أو ولى الأمر فيما يتعلق بإعمار الأرض وإنماء موارد الجماعة ، وإعمار الأرض هو المعنى المرادف للحضارة بكافة أشكالها ونماذجها ، وإنماء الموارد هو الحفاظ على مقدرات الجماعة من الثروة والرزق من التبديد والإهدار بإنماء الموجود وزيادته واكتشاف المزيد وإدخاله إلي حلبة الإنتاج .

والجماعة المسلمة مأمورة شرعاً بالقيام بهذه المهمة على أكمل وجه وأتم صورة بالتعاون والتضافر المطلق مع الحاكم أو ولى الأمر ، وذلك من حيث التخطيط والتنفيذ والتوزيع والرقابة والتقويم .

وثمة ارتباط عضوي جلي بين مهمة المشاركة في الحكم وممارسة السياسة وبين مهمة إعمار الأرض وإنماء الموارد ، فالمهمة الثانية تبدو في مظهرها اقتصادية ، ولكن إذا تأملنا في مقوماتها ومفرداتها لتوصلنا إلي أنها تبدأ بقرار سياسي لابد أن يصنع ويتخذ بالتشاور بين الحاكم والجماعة ، وهو قرار توزيع مقدرات الإنماء وقرار التخطيط للإنماء ، ثم إن هذه المهمة تنتهي كذلك بقرار سياسي يصنع بنفس الطريقة بين ولى الأمر والجماعة ، وهو قرار توزيع نتاج وثمار الإنماء أو ما يعرف بتوزيع الثروة أو إعادة توزيعها على أفراد الجماعة .

□ الدفاع عن الجماعة داخلياً وخارجياً :

من مهام الجماعة كذلك الدفاع عنها داخلياً وخارجياً ، فهي تدافع عن نفسها ضد القلاقل أو الفتن الداخلية التي تقود إلي عدم الاستقرار ، وتدافع عن نفسها كذلك ضد أية تعديات أو اعتداءات خارجية ، وللحاكم ولمجلس الشورى في هذه المهمة دور التخطيط والقيادة وللجماعة المسلمة دور التنفيذ والتكتل خلف القيادة .

□ نشر الإسلام والدفاع عنه :

من مهام الجماعة المسلمة كذلك نشر الإسلام بالطرق والوسائل المتاحة والملائمة لكل زمان ولكل مكان . وينبغي على الجماعة المسلمة أن تدرس تلك الطرق والوسائل وتفاضل وتختار بينها ، فنشر الإسلام وتبليغه فريضة على كل جماعة مسلمة انتظمت في شكل دولة ، وهذه تدخل ضمن أهم مفردات الوظيفة الاتصالية للدولة الإسلامية ، ويضاف إلي نشر الإسلام ويرتبط به أمر آخر وهو الدفاع عنه ضد أي اعتداء أو تعدى ، وصور وأشكال الاعتداءات والتعديات على الإسلام كثيرة ومتعددة فهناك الاعتداءات على المسلمين في أشخاصهم ، والاعتداءات على أوطانهم وممتلكاتهم ، والاعتداءات على أفكارهم وثقافتهم ومعتقداتهم وكل هذه الاعتداءات والتعديات تحتاج إلي أساليب ووسائل محددة للدفاع ورد تلك الاعتداءات ، وسوف نفصل ذلك في مواضع شتى من هذا العمل الموسوعي .

إن نظرة ثاقبة إلي جملة المهام التي توكل إلي الجماعة المسلمة في إطار تحليل الظاهرة السياسية لتفضي إلي خلاصة مفادها أن كل تلك المهام هي جميعها درجات ونماذج وأشكال من الجهاد الذي يمثل فرض عين على جميع أفراد الجماعة المسلمة إلا أن مهمة الدفاع عن الجماعة داخلياً وخارجياً والدفاع عن الإسلام هي النموذج الوحيد الذي يتحول

فيه الجهاد إلي صراع عضوي ويمثل فرض كفاية على كل ذي مرة من أفراد الجماعة المسلمة[1] ، ومن ثم فإن كافة مهام الجماعة الإسلامية هي من قبيل الجهاد في سبيل الله .

○ صلاحيات الجماعة المسلمة :

كما للحاكم المسلم صلاحياته التي يستمدها من الجماعة المسلمة فإن للجماعة صلاحياتها التي تستمدها من المرجعيات الإسلامية أولاً ثم من ذاتها ثانياً ، وتتمثل أهم هذه الصلاحيات في الآتي :

□ النصح والتوجيه للحاكم :

الحاكم المسلم في ممارسته لمهامه ليس في حل من الضوابط والزواجر والمقومات التي تضبط سلوكه وتزجره وترده عن الخروج على قويم الأفعال وتقوّم تصرفاته ، وتتدرج تلك الضوابط والمقومات من المرجعيات الإسلامية وما تحويه من قواعد وأصول إلي القيم الإسلامية ، وتنتهي بمهمة النصح والتوجيه التي تتولاها الجماعة تجاه الحاكم وتمثل إحدى أهم صلاحياتها التي تمنحها الولاية والقوامة على الحاكم ، وتجعل منها خط الدفاع الأخير الذي لا يجوز للحاكم أن يتخطاه ، فالمرجعيات والقيم الإسلامية هي مقومات معنوية ؛ أما الجماعة فهي الفاعل الفعّال الذي يعد بمثابة الحارس الأمين على تلك المرجعيات والقيم .

إن أساس قيام الجماعة بهذه المهمة واكتسابها لهذه الصلاحية يأتي من كونها مصدر الشرعية للحاكم ومنبع صلاحياته — التي سبق وتحدثنا عن اكتسابه لها – ، كما أنها قد أبرمت معه ميثاق البيعة التي بموجبه قبل كل طرف ما ورد فيه من حقوق وواجبات ، فإذا

---

[1]. للتفصيل يمكن الرجوع إلي : المجلد الرابع : الذات الحضارية للإسلام (الحضارة الإسلامية) ، الجزء الرابع : " الجيش " .

obeikandl.com

كانت الجماعة هي التي منحت الصلاحيات وأبرمت ميثاق البيعة فمن حقها إذن أن تسحب تلك الصلاحيات وتتحلل من ميثاق البيعة إذا أساء الحاكم استخدام تلك الصلاحيات أو نقض ميثاق البيعة بخروجه على الالتزامات والتعهدات .

□ الرقابة الذاتية :

ثم تواصل الجماعة قيامها بممارسة صلاحياتها وتولى مسئولياتها ، حيث تنقل ولايتها وقوامتها من نصح وتوجيه الحاكم إلي مراقبة ذاتها وتقويم سلوكات وضبط تصرفات أفرادها ، وهذه الرقابة الذاتية التي تمارسها الجماعة تجاه أفرادها نابعة كذلك من كونها مصدر الشرعية والمنبع الأساسي لكافة الصلاحيات والمسئوليات ، والمنطق يقول بأن على من يتول القوامة أن يكون هو ذاته قويماً رشيداً ، وقادراً على تقويم ذاته وترشيد سلوكاته .

– التزام الجماعة وضوابط سلوكها :

المجتمع المسلم قاطبة الحاكم والجماعة مسيّجون بحصن منيع يفرض عليهم الالتزام ويتولى ضبط سلوكهم ، وقد أوضحنا كيف أن الحاكم أو ولى الأمر يلتزم وينضبط بفعل ثلاثة ضوابط ، فإن هذه الضوابط الثلاثة هي ذاتها التي تتولى ضبط سلوكات وتصرفات أفراد الجماعة ، ويتضح ذلك مما يلي :

○ الالتزام بالمنهج الإسلامي :

منهج الإسلام كما ورد في مرجعياته المتمثلة في القرآن والسنة يمثل الإطار العام الذي يحكم سلوكات الحاكم والجماعة معاً ، وإذا كان الحاكم يلتزم بالمنهج الإسلامي في ممارسته لمهامه وصلاحياته ومسئولياته التي آلت إليه عندما حاز على قبول الجماعة وأبرم معها ميثاق

البيعة ، فإن على الجماعة أن تلتزم هي الأخرى بالمنهج الإسلامي الذي يضع الأصول والقواعد والأسس لحركة المجتمع المسلم ، فالجماعة المسلمة تدرك أنها تعيش في ظل الشريعة الإسلامية بمصدريها القرآن الكريم والسنة المطهرة وتعي كذلك أنها تحكم بما أنزل الله في كتابه .

○ القيم الإسلامية :

بالإضافة إلي المنهج الإسلامي كإطار عام تلتزم الجماعة بالقيم الإسلامية على اختلاف أنواعها وتجعل منها معايير للسلوكات والتصرفات ، وعندما تسود القيم الإسلامية الجماعة المسلمة فهي تمثل وازعاً قوياً يدعم الالتزام بالمنهج الإسلامي .

○ احترام ميثاق البيعة :

في مواجهة الحاكم يمثل ميثاق البيعة ضابطاً يقوّم سلوك الجماعة باستمرار ويجعل منه أداة لمراقبة الحاكم ، ورقابة الجماعة في ذات الوقت .

في هذا السياق يثار تساؤل مهم ذو شقين : شقه الأول : هل يمكن أن تخرج الجماعة على المقومات وضوابط السلوك الثلاثة المذكورة ؟ ليس من المستعبد ولو بشكل نظري لغرض التحليل أن نفترض أن الجماعة قد تخرج على منهج الله وتخرق الضوابط المذكورة ، وفي هذه الحالة على الحاكم أن يقوم بمهامه ويمارس صلاحياته ويعمل على أن يعيد الجماعة إلي جادة الصواب ويلزمها بمنهج الله ، فإذا عم الفساد وغثت الجماعة عن منهج الله فللحاكم أن يفرض الشرع ويقر القيم الإسلامية ولو بحد السيف ، فالله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن .

أما الشق الثاني من السؤال : هل يمكن أن تخرج الجماعة ، حاكم ومحكوم عن منهج الله ؟ كما ذكرنا في الشق الأول من السؤال ، قد نفترض حدوث ذلك لغرض التحليل وتبيان الحكم الشرعي ، وهذه الحالة تتطلب تدخل أهل الحل والعقد في العالم الإسلامي للنظر في هذه المسألة ومعالجتها بدقة وتعمق فهذا الأمر يمس الأمة جميعاً ويمس شرعها الحنيف .

• العلاقة بين الحاكم والجماعة :

الركيزة الثالثة في مجمل مرتكزات (ركائز) الظاهرة السياسية في المنظور الإسلامي تتمثل في العلاقة بين الحاكم والجماعة ، وهذه العلاقة نظر إليها الإسلام ممثلاً في مرجعياته نظرة عميقة ومتفردة ، وإيضاح ذلك فيما يلي :

– العلاقة بين الحاكم والجماعة هي علاقة شراكة وتوزيع أدوار :

كما سبق وأشرنا ليست العلاقة بين الحاكم والجماعة علاقة تحكم وسيطرة واستبداد من الأعلى في الأدنى ، ولكنها علاقة شراكة يمارس من خلالها كل طرف مهامه المنوط به القيام بها مدعومة ومعززة بالصلاحيات والمسئوليات المسندة إليه ، وهذه وتلك مسيجة ومحصنة بالتزامات وضوابط ، إن الطرفين شركاء في حياة واحدة ومجتمع واحد ، هدفاهما جميعاً أن تطيب هذه الحياة وينعم ذلك المجتمع ويمّكن الناس من القيام بما خلقوا من أجله وهو عبادة الله .

إن ثمة توزيع أدوار بديع بين الحاكم والجماعة المسلمة ، وهذا التوزيع صاغت أطره العامة المرجعيات الإسلامية ، ومن شأن هذا التوزيع للأدوار أن يمنع أي طرف من أن يتسلط على

الآخر ، أو يستبد بما خوله دوره من صلاحيات أو مسئوليات أو يسئ استغلالها ؛ وعليه فإن توزيع الأدوار يتم علاقة الشراكة بين الحاكم والجماعة المسلمة .

– الاحترام المتبادل بين الحاكم والجماعة المسلمة :

لقد فرض الله سبحانه وتعالى الاحترام المتبادل سمة أساسية للعلاقة بين الحاكم والجماعة المسلمة ، فالحاكم يتبسط في علاقته بأفراد الجماعة ، ويخفض لهم جناحه ، ويتواضع في معاملتهم ، ولا يفرق بينهم ، إلي آخر هذه القواعد ، والجماعة من ناحيتها تنزل الحاكم منزلته ، وتقدم له فروض الولاء والطاعة مادام يطيع الله فيهم ويلتزم بمنهج الله .

وإذا كان الحق تبارك وتعالى قد فرض وضعية الاحترام المتبادل كوضعية مثلي للعلاقة بين الحاكم والجماعة المسلمة في كتابه الكريم ، وكذلك قدمها الرسول الكريم كمثال ونموذج لعموم المسلمين من بعده ، فإن هذه الوضعية تفرض نفسها مرة أخرى انطلاقاً من ميثاق البيعة المبرم بين الجماعة والحاكم ، ومن ثم أصبحت علاقة الاحترام المتبادل وضعية تفرضها المرجعيات الإسلامية وتزكيها الأبعاد والأواصر الاجتماعية والقانونية لميثاق البيعة .

– الالتزام بالحق والواجب :

مرة أخرى تتضمن المرجعيات الإسلامية من القواعد والأصول ما ينظم العلاقة بين الحاكم والجماعة المسلمة ، حيث تنزل ميثاق البيعة بين الطرفين منزلة العهد الذي يُسأل عن الالتزام به وتقديسه الإنسان ، ومن شأن ذلك أن يغلف تلك العلاقة بغلاف من القداسة والمسئولية ، ويترتب على ما تقدم أن كل طرف من طرفي ميثاق البيعة سيُسأل عن التزامه

بما ورد في ذلك الميثاق من حقوق وواجبات مرتين : المرة الأولى أمام الله سبحانه وتعالى لأنه جلّ وعلا هو الذي فرض في كتابه العزيز احترام وتقديس ذلك الميثاق وأنزله منزلة العهد ، والمرة الثانية أمام الناس وذلك ترتيباً على ما للميثاق من ارتباطات وأبعاد قانونية واجتماعية مجالها الحقوق والواجبات وغايتها صالح الجماعة بمرضاة الله ولزوم طاعته وحسن عبادته.

• الحياة الطيبة :

ركيزة أخرى من ركائز الظاهرة السياسية في المنظور الإسلامي وهي المتعلقة بالحياة الطيبة ، والحياة الطيبة هي بيئة المجتمع المسلم وهي في ذات الوقت الهدف الذي يتوخاه كل من الحاكم والجماعة ، ولا يُتصور أن يكون ثمة مجتمع مسلم ولا يستهدف تحقيق الحياة المثالية التي تتم وفق منهج الله وذكرها الله في كتابه العزيز بالحياة الطيبة .

إن الظاهرة السياسية لا تكتمل مقوماتها في المنظور الإسلامي إلا بالحياة الطيبة ، وتلك الظاهرة تبدو بكافة مفرداتها كتلة واحدة ، وهذا التكتل هو من لزومياتها ومن خصائصها التي انفردت بها عن نظيراتها في الأفكار الموضوعة .

والحياة الطيبة التي تعد مفردة مهمة من مفردات الظاهرة السياسية هي نتاج للعلاقة القويمة التي تربط بين الحاكم والجماعة المسلمة — والتي سبق وتناولناها — في الجزئية السابقة ، ومفاد ذلك أن الحياة الطيبة حصيلة لما يبتغيه كل من الحاكم والجماعة المسلمة من تطبيق منهج الله والعمل بكتابه ، وأنها تمثل النتيجة الطبيعية التلقائية لذلك المسعى إذا كان كل طرف يعمل بإخلاص وتفان في هذا الاتجاه ، ويترتب على ذلك أنه يمكن القول بأن ما يلاقيه المجتمع المسلم من معاناة وفساد وابتعاد عن الحياة الطيبة بالوصف الذي تقدم يعد

نتيجة منطقية لعدم الالتزام بمنهج الله وسوء العلاقة بين الحاكم والجماعة المسلمة وعدم إخلاص النية لله والرغبة غير الصادقة في تحقيق تلك الحياة .

- عبادة الله الواحد الأحد :

تنفرد الظاهرة السياسية في المنظور الإسلامي بتضافر مفرداتها وتماسكها واتصالها ببعضها اتصالاً عضوياً ، فكل مفردة من مفرداتها تسبب خللاً ظاهراً في الظاهرة إذا انتفت أو توقفت عن التفاعل مع بقية المفردات فأول المفردات له أهميته ووجوده الضروري مثل آخرها ، وعليه فإن عبادة الله الواحد الأحد وهي صلب عقيدة التوحيد تمثل الغاية النهائية للظاهرة السياسية وفق الرؤية الإسلامية ، فلا جدوى إذن ولا أهمية للحاكم أو الجماعة المسلمة أو للعلاقة القويمة المفترضة بينهما إذا لم تؤد جميعها متكاتفة ومتضافرة إلي الحياة الطيبة التي تمكّن بدورها الناس من عبادة الله وتوحيده وهي الغاية التي خلق الله من أجلها العباد .

مما تقدم نستخلص أن **الظاهرة السياسية في الإسلام تعنى بعلاقة طرفيها الحاكم والجماعة المسلمة ، وتحكيم شرع الله في ضبط مفردات هذه العلاقة وسياسة الجماعة من أجل إقامة الحياة الطيبة التي قوامها عقيدة التوحيد .**

ثانياً : ثبات قواعد وأصول الظاهرة السياسية في مصادر الطرح الإسلامي [المرجعيات الإسلامية] :

الظاهرة السياسية في المنظور الإسلامي بالوصف الذي قدمناه تحوى جانبين من المفردات أو العناصر ، **الجانب الأول** هو الجانب الثابت الراسخ الذي لا يتغير ولا يتبدل مع الزمن أو

باختلاف المكان ، وهو يمثل قواعد وأصول هذه الظاهرة ، **والجانب الثاني** هو الجانب المتغير المتطور الذي يتغير ويتبدل مع الزمان وباختلاف المكان ، وسوف نعمد في هذه الجزئية إلي إيضاح قواعد وأصول الظاهرة السياسية في المفهوم الإسلامي والتي تتسم بالثبات والرسوخ ، وهذا الإيضاح إن هو إلاّ استنباط من المرجعيات الإسلامية المتمثلة في القرآن العظيم والسنة النبوية المطهرة ، ويتم هذا الإيضاح من خلال الآتي :

• خصائص الجماعة المسلمة :

في مواضع عديدة في القرآن الكريم ، وكذا في أحاديث الرسول العظيم ، وردت الإشارات إلي خصائص الجماعة المسلمة ، وكانت تلك الإشارات بمثابة قواعد وأصول اكتسبت صفات الثبات والرسوخ والخلود ، وتتصل هذه القواعد والأصول بالظاهرة السياسية اتصالاً مباشراً ووثيقاً ، ونرصد أهم تلك الخصائص في الآتي :

– انتشار ورسوخ الفضائل والقيم :

الجماعة المسلمة من أهم سماتها أنها تقر الفضائل وتنشر القيم مثل : المساواة والعدالة والإخاء والتكافل الاجتماعي ، وهي في ذلك لا تفعله عن أمرها ولكنها مأمورة بأوامر تصل إلي حد الفريضة ، وهذه الأوامر تضمنتها المرجعيات الإسلامية التي ذكرناها لتونا .

– الجماعة المسلمة تختار الحاكم وتمنحه الصلاحيات :

من خصائص الجماعة المسلمة والتي تمثل قواعد ثابتة تتصل بالظاهرة السياسية ، هي أنها تختار الحاكم ، وتمنحه الصلاحيات التي تمكنه من أداء مهامه ، وهذا ما يعرف في الأفكار الموضوعة بالشرعية ، وتمثل هذه الخصية أهم خصائص الجماعة المسلمة وأوثقها اتصالاً

بالظاهرة السياسية ، وتؤصل المرجعيات الإسلامية لهذه الخصية وتعتبرها من أهم مهام الجماعة وتحضها على القيام بها ، وترى أن التقاعس عن القيام بهذه المهمة يمثل تقصيراً يستوجب العقاب ، وسبب ذلك أن الإهمال في إدراك هذه المهمة قد يستتبعه انتشار الفساد وسيادة الفوضى داخل المجتمع ، وهذا ما ترفضه تلك المرجعيات .

– الجماعة المسلمة تمارس السياسة والحكم :

لعله من أهم ثوابت الظاهرة السياسية من المنظور الإسلامي هو أن الجماعة المسلمة تمارس السياسة والحكم عبر قيمة شهيرة في المرجعيات الإسلامية هي قيمة الشورى وتنظيماتها التي ازدهرت في عصور الإيناع الإسلامي ، عصر الرسول الكريم والخلافة الراشدة .

فالجماعة المسلمة تشارك جميعها في حكم نفسها وسياسة أمورها ، وتشير المرجعيات الإسلامية إلي أن ممارسة الجماعة المسلمة لحكم نفسها وسياسة أمورها وشئونها تعد من أهم خصائصها ، وسوف يتضح ذلك في الجزء الثاني من هذا المجلد .

• خصائص الحاكم وصلاحياته :

كذلك تعتبر خصائص الحاكم المسلم وصلاحياته من ثوابت الظاهرة السياسية في المرجعيات الإسلامية ، وتتوزع خصائص الحاكم المسلم وصلاحياته على شقين : الشق الأول يتعلق بخصائص الحاكم المسلم ، والشق الثاني يرتبط بصلاحياته :

– صفات الحاكم المسلم :

حدد القرآن الكريم ومعه السنة المطهرة صفات الحاكم المسلم قياساً على صفات الرسول الكريم التي اعتمدت فيما بعد صفات للحاكم المسلم وتفصيل ذلك في الجزء الثاني من هذا المجلد .

– صلاحيات الحاكم المسلم :

مع صفات الحاكم المسلم حددت المرجعيات الإسلامية صلاحياته ومهامه وظلت هذه الصلاحيات والمهام من ثوابت الظاهرة السياسية في المفهوم الإسلامي .

• البيعة والعلاقة بين الحاكم والمحكوم :

واصلت المرجعيات الإسلامية تفردها ومثاليتها فيما يتعلق بالظاهرة السياسية ، فكانت لها الريادة فيما يخص العلاقة بين الجماعة المسلمة والحاكم ، حيث صاغت ميثاق البيعة لتنظيم تلك العلاقة ، وقد منحت ذلك الميثاق قداسة وأهمية بالغة انطلاقاً من تحكمه في العلاقة بين الطرفين وكفالته لقيام كل طرف بمهامه واستثماره لصلاحياته التي حددها الميثاق على أكمل وجه وأتم صوره .

• الحياة الطيبة :

الحياة الطيبة تمثل جماعاً مشتركاً وهدفاً واحداً للجماعة المسلمة والحاكم في ذات الوقت ، وقد حددت المرجعيات الإسلامية الحياة الطيبة بوصفها أصلاً وقاعدة لواقع المجتمع المسلم وهي في ذات الوقت إحدى ثوابت الظاهرة السياسية التي لا تتبدل ولا تتغير مع الزمن .

obeikandi.com

• عقيدة التوحيد :

لا يمكن للظاهرة السياسية أن تتحلل أو تنفصل عن عقيدة التوحيد ذلك المحور الأساسي والأصل الراسخ الذي يدور في فلكه كافة الظواهر الاجتماعية والطبيعية التي يزخر بها الكون ، فمنبع الظواهر ومرجعها هو التوحيد الذي هو في ذات الوقت صلب المرجعيات الإسلامية وقوامها .

والظاهرة السياسية بمفرداتها وتفاعلاتها إنما تعمل في نطاق عقيدة التوحيد ، حيث تنطلق منها وتنتهي إليها ، فتلك الظاهرة تسير المجتمع المسلم وفق منهج معين حيث ينتهي به إلي عقيدة التوحيد ، ومن ثم يمكن الانتهاء إلي ما مؤداه أن عقيدة التوحيد هي أهم ثوابت الظاهرة السياسية على الإطلاق .

ثالثاً : تعصير قواعد وأصول السياسة والحكم في الإسلام :

قدمنا فيما سلف مفردات الظاهرة السياسية من المنظور الإسلامي ، واتبعنا ذلك برصد القواعد والأصول الثابتة في تلك الظاهرة ، حيث لا ينالها تغيير ولا يعتريها تعديل ، وفي هذه الجزئية نخلو إلي تناول الكيفية التي يمكن عن طريقها تعصير قواعد وأصول الظاهرة السياسية .

وكل ما تقدم يمثل مسائل ثابتة ذات طبيعة فكرية تحدد الإطار العام للظاهرة السياسية في المرجعيات الإسلامية ، وهذا الإطار الفكري يحتاج إلي أدوات وآليات تنقله من الطور الفكري إلي الطور الحركي ، وهذه الأدوات تعرف بأدوات وآليات الحركة وهي عبارة عن أنظمة وتنظيمات ، سوف نتناولها بوصفها الشق المكمل للإطار النظري الفكري .

إن القواعد والأصول الثابتة التي قدمناها بصدد الظاهرة السياسية والتي استنبطناها من المرجعيات الإسلامية تحتاج إلي تعصير ، وذلك حتى يقدّر لتلك القواعد والأصول أن تتواءم مع متغيرات ومستجدات عنصري الزمان والمكان وما يحدثانه من آثار وتأثيرات على الجوانب الثابتة والمتغيرة في الإنسان ، فكيف إذن تتم عملية التعصير هذه ؟ يمكننا أن نقدم بعض الطروحات التي تمثل محاولة لإتمام تلك العملية ، وذلك فيما يلي :

• تواؤم القواعد والأصول بطبيعتها مع المتغيرات والمستجدات وعنصري الزمان والمكان :

المتأمل لثوابت الظاهرة السياسية التي رصدناها في البند السابق يمكن أن يكتشف أن تلك الثوابت هي المفردات الراسخة والأساسية التي تحاول أن تبلورها وتحددها الأفكار الإنسانية منذ بروزها في شكل منظم فيما يعرف بالفكر السياسي ، وهي في ذات الوقت الأهداف والمقاصد التي تنشدها تلك الأفكار بشكلها المثالي النموذجي في المستقبل وفي كافة المجتمعات في وقتنا الراهن .

إن القواعد والأصول الخاصة بالظاهرة السياسية في المنظور الإسلامي تتواءم بطبيعتها مع التأثيرات التي يتركها عنصري الزمان والمكان من متغيرات ومستجدات على الجوانب الثابتة والمتغيرة في الإنسان ويقف وراء ذلك أمران : **الأمر الأول** أن الخالق العظيم سبحانه وتعالى هو الذي وضع بحكمته تلك القواعد والأصول وصاغها بعلمه وهو الأدرى والأعلم بالنفس البشرية وبما يصلحها ويرفع من شأنها ، **الأمر الثاني** أن تلك الأصول والقواعد ترتبط عضوياً وبشكل مباشر بالأبعاد والجوانب الثابتة الراسخة في الإنسان ولم تتعرض للأبعاد والجوانب المتغيرة ، حيث تركتها فارغة تشريعياً ليتولى أبناء الجماعة المسلمة ملء ذلك الفراغ بما يتواءم مع الظروف المتغيرة والمستجدات .

إن القواعد والأصول الخاصة بالظاهرة السياسية مهما مضى عليها الزمن وأينما وجدت على ظهر الأرض نجدها تحقق أهداف الإنسان وتلبى متطلباته التي لا تتغير مع الزمن ولا تتبدل بفعل المكان . فهذه القواعد والأصول المتعلقة بالظاهرة السياسية والواردة في المرجعيات الإسلامية نراها في أيامنا تعالج نفس القضايا وتتعاطى مع نفس الإشكاليات وتقدم لها الحلول والمعالجات بالرغم من أنها قد جاءت في تلك المرجعيات منذ أكثر من ألف وأربعمائة عام ، إن تلك القواعد والأصول إذن تتسم بخاصية التواؤم الذاتي مع المتغيرات والمستجدات ، وهذا التواؤم الذاتي يعنى أنها تختلف عن أية طروحات من ابتكار الإنسان ، وهذا التميز والاختلاف يعود إلي مصدرها وهو خالق الإنسان وبارئ الأكوان .

تتميز مفردات الظاهرة السياسية في المنظور الإسلامي بالثبات وعدم القابلية للتغيير ، ومن ثم فإن القواعد والأصول الإسلامية التي تتصل بهذه المفردات بدورها لا تتغير كذلك فإن الإشكاليات التي تعالجها الظاهرة هي الأخرى تتسم بالرسوخ وعدم القابلية للتبدل ، وعليه فإن القواعد والأصول الواردة في المرجعيات الإسلامية والمتعلقة بهذه الإشكاليات تظل على حالها لا تتبدل ، وأخيراً فإن الأهداف والمقاصد التي تتوخاها الظاهرة السياسية في المفهوم الإسلامي لم تتحول ، وعلى ذلك فإن القواعد والأصول المرتبطة بتلك الأهداف والمقاصد والتي تتضمنها المرجعيات الإسلامية لا يمكن أن تتقلب ، ومفاد ما تقدم أن الأصول والقواعد الإسلامية المتعلقة بالظاهرة السياسية تناسب مفردات وقضايا وأهداف تلك الظاهرة من حيث الثبات والخلود والأبدية .

• التنقيب عن الظاهرة السياسية في المرجعيات الإسلامية :

المجتمعات الإسلامية في حاجة ماسة إلي أن تقف من علمائها على مفردات الظاهرة السياسية كما وردت في المرجعيات الإسلامية ، فقد رسخ في ذهن أبناء الإسلام منذ زمن

طويل أن الظاهرة السياسية لا وجود لها في تلك المرجعيات وقد تضافرت عوامل كثيرة من أجل ترسيخ تلك الفكرة ، ومن ثم فهذه الفكرة في حاجة إلي تغيير ، ثم يعقب ذلك إحلال لفكرة أخرى بديلة مفادها أن الظاهرة السياسية أصيلة ومتأصلة في تلك المرجعيات . فهل شرع علماء الإسلام في القيام بهذه المهمة التي من شأنها أن تجعل أصول وقواعد الظاهرة السياسية كما وردت في المرجعيات الإسلامية حاضرة في ذهن وفكر المسلمين ؟ .

إن أبناء الإسلام في وقتنا الراهن وفي الأوقات القابلة عليهم أن يدركوا عن وعي وفهم واستيعاب أصول وقواعد الظاهرة السياسية كما وردت في المرجعيات الإسلامية ويتعلموا كيف يمارسون السياسة والحكم ، ولن يتم ذلك إلاّ من خلال طروحات يقدمها علماء المسلمين ، وقد يثار تساؤل في هذا السياق مفاده : أن المرجعيات الإسلامية تحمل في طياتها ما يشير إلي ضرورة تحمل الجماعة الإسلامية ، علمائها وعامتها لتبعات فهم واستيعاب مفردات الظاهرة السياسية : العلماء بالطروحات والإسهامات الفكرية القائمة على الاستنباط من المرجعيات الإسلامية ، والعامة باستيعاب وفهم تلك الطروحات وممارسة السياسة والحكم ، فهل يمكن أن نتلمس ذلك في عالمنا الإسلامي ؟ .

الحديث عن الظاهرة السياسية عندما يصدر عن ما يسمى " برجال الدين " يفقد كثيراً من مضمونه ومفاده المتخصص ، لأن هؤلاء الرجال لم يتعمقوا في دراسة وفهم تلك الظاهرة بمضمونها المتخصص وواقعها العملي الحركي ، ومن ثم فإن ما يصدر عن رجال الدين من طروحات ورؤى قد لا يحقق هدفه المنشود المتمثل في إبراز واقع الظاهرة السياسية كما وردت في المرجعيات الإسلامية ويخفق بالتالي في الجمع بين مضمون الظاهرة كظاهرة حياتية ذات خصوصية في الواقع والعمل وبين الرؤية الشرعية للظاهرة كقواعد وأصول متضمنة في ثنايا المرجعيات الإسلامية ، وقد يؤدي هذا الإخفاق المتكرر إلي بناء قناعة مفادها أن الإسلام لا يقدم طرحاً حقيقياً واقعياً خاصاً بالظاهرة السياسية ، وهذا ما روج له الكثيرون منذ زمن

طويل وقنع به أبناء الإسلام أنفسهم مما أصاب قواعد وأصول الظاهرة السياسية في المرجعيات الإسلامية بتعتيم وتشويش شديدين ، وأقعدها عن متابعة المتغيرات والمستجدات ، وجعلها تبدو جامدة متخلفة لا يمكنها التواؤم مع تأثيرات عنصري الزمان والمكان .

ومن ناحية أخرى عندما يتحدث المتضلعون من أبناء الإسلام في الظاهرة السياسية بمعناها الحياتي ومضمونها المتخصص ، فهم يؤكدون أن الظاهرة السياسية إن هي إلا ظاهرة حياتية من الصعب البحث عن جذورها وأصولها في المرجعيات الإسلامية وسبب ذلك قلة أو انعدام إطلاع أولئك المتخصصين في الظاهرة السياسية على المرجعيات الإسلامية بفهم واستيعاب حيث تشبعوا منذ تخصصهم في تلك الظاهرة بالأفكار والرؤى الإنسانية التي أبرزتها على أنها طروحات إنسانية حياتية بحتة من الصعب ربطها بالمرجعيات الشرعية .

وسيصل هؤلاء المتخصصون في الظاهرة السياسية بمفهومها الفكري الإنساني إلي النتيجة التي وصل إليها رجال الدين ، حيث أفادوا أن مرجعيات الإسلام لا تحوى في ثناياها مفردات الظاهرة السياسية ، وأن ما يحدث إن هو إلا سحب لصفة الإسلام على ظواهر حياتية ، وقد أطلق البعض على ذلك " أسلمة الظواهر " ومرة أخرى تبدو قواعد وأصول الظاهرة السياسية في المرجعيات الإسلامية مشوشة وغير واضحة ، وإذا قدّر للبعض الإشارة إلي بعضها وصفت بالجمود والتخلف ، وأنها أفكار متناثرة لا تمثل طرحاً أو نظرية متكاملة ، إضافة إلي عدم مقدرتها على التأقلم والتكيف مع متغيرات عنصري الزمان والمكان .

وخلاصة ما تقدم أننا في حاجة إلي طروحات إسلامية جادة وعلمية وواقعية تجمع بين الفهم والاستيعاب للظاهرة السياسية كظاهرة حياتية متخصصة ، وبين التعمق والتبحر في المرجعيات الإسلامية للتوصل إلي قواعد وأصول الظاهرة السياسية ، والانتهاء إلي قناعات مفادها أن الإسلام يملك رؤية خاصة فيما يتعلق بالظاهرة السياسية ، وأن هذه الرؤية من الحيوية والديناميكية ما يجعلها تضفي على قواعد وأصول تلك الظاهرة صفة الأصالة المعاصرة ، فهي متأصلة في المرجعيات الإسلامية أصالة التمكن والتخصص ، وهي في ذات الوقت متطورة ومتوائمة مع متغيرات الزمان والمكان انطلاقاً من براعة علماء الإسلام ومقدرتهم على الإيضاح المستمر والتبيان الدائم .

صفوة القول أن عملية تعصير قواعد وأصول الظاهرة السياسية في المفهوم الإسلامي تتم بفعل فاعلين : الفاعل الأول هو الطبيعة الخاصة والمميزة لقواعد وأصول الظاهرة السياسية في المفهوم الإسلامي وهذه الطبيعة مفادها أن تلك القواعد والأصول تملك خاصية التواؤم أو التكيف الذاتي مع متغيرات ومستجدات وأثار الزمان والمكان ، والفاعل الثاني هو الطروحات التي يقدمها علماء الأمة لتوضيح تلك الخاصية ، وكذا لاستنباط قواعد وأصول الظاهرة السياسية من المرجعيات الإسلامية وتوضيحها وشرحها لأبناء الأمة ، وهكذا تأتى تلك الأصول والقواعد من زمانها البعيد التي بزغت فيه لتعيش بيننا أصيلة معاصرة .

والله من وراء القصد